



جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مساهمة القروض الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

الأستاذ المشرف

-عبادي خير الدين

إعداد الطلبة:

- معلول أيمن

- بوقرة طارق

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
عبد الحميد فرج	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة الوادي
خير الدين عبادي	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
هشام لويشي	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۗ
وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ)

سورة البقرة (286)

صدق الله العظيم.

الاهداء

أهدي ثمرة عملنا هذا المتواضع الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

والى أخواتي البنات وأتمنى لهن دوام التوفيق والنجاح

والى جميع الأقارب والأحباب والأصدقاء والزملاء

معلول أيمن

الاهداء

الى روح والدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته وجعل قبرها روضة من رياض الجنة وأسكنها الفردوس الأعلى

الى الوالد الكريم حفظه الله وأطال في عمره ورزقه لباس الصحة والعافية

الى أخوتي وأخواتي البنات وأتمنى لهم دوام التوفيق والنجاح والصحة والعافية

الى جميع الأقارب والأحباب والأصدقاء والزملاء

أهدي هذا العمل المتواضع

بوقرة طارق

شكرو عرفان:

الحمد لله الذي وفقنا ووصلنا الى درجة الماجستير

نشكر كل من ساعدنا للوصول الى هذه المرحلة والحصول على درجة الماجستير من الذي علمنا
حرفا في الابتدائي الى أساتذتنا الكرام في الجامعة ونتمنى لهم التوفيق وأن يجزيهم الله عنا
خيرا، كما نشكر الأستاذ عبادي خير الدين على قبوله الإشراف على مذكرتنا نسأل الله أن
يوفقه ويجعلها في ميزان حسناته.

الفهرس

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
ب	مقدمة
02	الفصل الأول: الاطار النظري للتنمية الزراعية
03	المبحث الأول: علاقة التنمية الزراعية بالاقتصاد الوطني
03	المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية
06	المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية
09	المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني
16	المبحث الثاني: اهتمام الدولة الجزائرية بتنمية القطاع الزراعي
16	المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: PNDA
20	المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي
26	المطلب الثالث: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي: 2015-2019
27	المطلب الرابع: البرنامج الخماسي الحالي لتنمية القطاع الفلاحي 2020-2024
29	المبحث الثالث: تقييم استراتيجيات الجزائر لتنمية القطاع الزراعي
29	المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي
31	المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2009
33	خلاصة الفصل الأول
35	الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر
36	المبحث الأول: ماهية التمويل الفلاحي.
36	المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي
38	المطلب الثاني: خصوصيات التمويل الفلاحي
40	المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية 2002/2014

46	المبحث الثاني: سياسات تمويل الخزينة للقطاع الفلاحي في الجزائر
46	المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية
49	المطلب الثاني: ضمانات القروض الفلاحية
52	المطلب الثالث: تصنيفات القروض الفلاحية في الجزائر
57	المبحث الثالث: صيغ القروض المقدمة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر
57	المطلب الأول: القروض البنكية الموجهة والمباشرة
60	المطلب الثاني: التمويل الغير مباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية
71	المبحث الرابع: تقييم سياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر
71	المطلب الأول: دور وأهمية القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي
72	المطلب الثاني: معوقات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي
74	خلاصة الفصل الثاني
77	الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي -دراسة حالة-
77	المبحث الأول: لمحة عن قطاع الفلاحة بالوادي
77	المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة بالولاية في الامن الغذائي
83	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في ولاية الوادي في التشغيل
85	المطلب الثالث: مشكلات القطاع الفلاحي في ولاية الوادي
86	المبحث الثاني: جهود الدولة لتنمية القطاع الفلاحي بولاية الوادي
87	المطلب الأول: تجسيد التمويل الفلاحي في ولاية الوادي
90	المطلب الثاني: آفاق الفلاحة في ولاية الوادي
91	المطلب الثالث: مساعي الدولة لتحقيق نهضة في الزراعة الصحراوية
93	المبحث الثالث: تقديم مثال لطلب قرض عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي "388".

93	المطلب الأول: تعريف الوكالة ووظائفها
99	المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لقرض التحدي.
105	المطلب الثالث: مثال لتقديم ملف مشروع.
108	خلاصة الفصل الثالث
111	الخاتمة
117	قائمة المراجع
127	الملاحق
135	الملخص
136	Abstract

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	رقم الجدول
09	يوضح تغيرات الناتج المحلي الزراعي الإجمالي في الجزائر (2000-2015)	01
11	يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للأغذية النباتية الرئيسية بالجزائر للفترة (2002-2015)	02
12	يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء والبيضاء والألبان للفترة (2002-2015)	03
14	يوضح توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات خلال 2000-2015	04
29	يوضح تطور الأراضي الصالحة للزراعة 2000-2010	05
40	يوضح الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في ظل المخططات الثلاثة: مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي	06
62	يوضح المشاريع الممولة من طرف وكالة لونساج حسب القطاع الى غاية 2016	07
67	يوضح المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC حسب القطاع من 2004 الى 2016	08
69	يوضح أرقام التمويل الفلاحي من وكالة القرض المصغر حتى مارس 2021	09
72	يوضح أهم المحاصيل التي شهدت انتاج وفير في السنوات الأخيرة في	10

	ولاية الوادي	
78	يوضح كمية انتاج بعض المنتوجات الصناعية بالوادي للفترة 2015-2020	11
82	يوضح انتاج ولاية الوادي للحوم الحمراء والبيضاء والحليب للفترة 2015-2020	12
84	يوضح عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة للفترة 2017-2020	13
87	يوضح نسبة الأراضي المستغلة في الزراعة من الأراضي الكلية الصالحة للزراعة بولاية الوادي في السنوات الأخيرة فترة 2015-2020	14

فهرس الأشكال		
الصفحة	العنوان	رقم الشكل
21	يوضح برنامج التجديد الفلاحي	01
23	يوضح برنامج التجديد الريفي	02
94	وكالات المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية بسكرة	03
98	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة الوادي "388"	04

مقدمة

مقدمة:

لبناء اقتصاد وطني قوي يساير التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة، وجب وجود تكامل اقتصادي بين جميع أعوانه، والذي لا يتم إلا من خلال وجود مجموعة من القطاعات الاقتصادية المتناسقة فيما بينها في الدولة والتي من أهمها المؤسسات والبنوك، فالمؤسسات تكمن وظيفتها الأساسية في العمليات الزراعية، التجارية، الصناعية والخدماتية، أما البنوك فوظيفتها الأساسية تكمن في توفير الأموال اللازمة لشتى القطاعات.

ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني، وأحد أهم القطاعات الانتاجية الرئيسية المكونة للنتاج المحلي، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة، وهذا ما يجعل الاهتمام بهذا القطاع من الأولويات القصوى للحكومة الجزائرية، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ويظهر اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين التشريعية والبرامج والهياكل التي تم تسخيرها لدعم وتطوير الفلاحة الجزائرية وتلبية الاحتياجات التمويلية للمستثمرين الفلاحيين.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة وطرحها في التساؤل الآتي:

ما هي الآليات الحديثة المتبعة في الجزائر لتمويل القطاع الفلاحي، وما دور هذه الآليات في دعم وتنمية هذا القطاع؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

■ ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟

- فيما تكمن استراتيجية الدولة الجزائرية في تمويل القطاع الفلاحي؟
- ما هي أهم القروض التي تمول القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي؟
- كيف تتم معالجة طلب القروض من طرف وكالة بنك "بدر" بالوادي 388؟ وماهي التسهيلات الممنوحة في تقديمها؟

أولاً: فرضيات الدراسة

حتى نتسنى لنا الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، وكذا معالجة الدراسة كان من الضروري اعتماد مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- تكمن أهمية القطاع الفلاحة في كونه يعمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من البطالة.
- عرفت الجزائر تزايد في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له، وهذا ناتج عن التحولات التي عرفت في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- من أهم القروض الممنوحة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر هناك القروض المباشرة من طرف البنوك نجد: قرض الرفيق، قرض التحدي، وقروض غير مباشرة عن طريق الوكالات مثل وكالة دعم وتشغيل الشباب "لونساج" والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وقد ساهمت هذه الاشكال من القروض في دعم وتمويل الفلاح والقطاع الفلاحي.
- تتم معالجة قرض التحدي من طرف وكالة بنك "بدر" الوادي "388" بمنح عدة تسهيلات للفلاحين والتخفيف من مصاعب الحصول على هذا القرض من خلال المراحل التالية:

دراسة وثائق ملف القرض المقدمة من طرف المستثمر، دراسة نجاعة المشروع، ومن ثم الدراسة المالية للمشروع.

■ ساهم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر في السنوات الأخيرة في تنمية هذا القطاع.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع "مساهمة القروض الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي في الجزائر" منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكر أهمها:

- الأسباب الذاتية:

اخترنا دراسة هذا الموضوع لميولنا تجاه هذا القطاع، كما أننا نمتهن مهنة الفلاحة ومن عائلة فلاحية أبا عن جد.

- الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في دراسة الموضوع اعتباره يخص السياسة العامة التي هي تخصص دراستنا
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة، والتطور الملحوظ في الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي في السنوات الأخيرة.
- محاولة إبراز دور القروض في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي.
- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ولا يتحقق هذا إلا بتطافر باقي القطاعات الأخرى منها القطاع المالي.
- رغبة الشباب الى التوجه الى هذا القطاع لكن رأس المال دائما يكون العائق أمامهم.

ثالثا: صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة ومنها:

- قلة وعدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي.
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك وهذا راجع لسرية مهنته.
- صعوبة الحصول على المراجع والمعلومات والتنقل في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، والمتمثلة في انتشار وباء " فيروس كورونا".

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وتنميته.
- التعرف على أهم القروض الممنوحة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.
- التعرف على واقع الفلاحة في ولاية الوادي وأهم القروض الفلاحية ومعرفة الطريقة التي يتم التمويل بها.

خامسا: أهمية الدراسة العلمية والعملية

- تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في التوصل إلى معرفة:
- أهمية التمويل الفلاحي والمكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد.
- تعدد البرامج والاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض.
- معرفة الصناديق والمؤسسات التي تقوم بمد الدعم لهذا القطاع.

- وتكمن الأهمية العلمية في:
 - إثراء المكتبة الجامعية.
 - تعريف التنمية الزراعية وتبيين مقوماتها وأبعادها
 - التعرف على جهود الدولة في تنمية وتمويل القطاع الفلاحي خاصة في السنوات الأخيرة.
 - دراسة الواقع الفلاحي لولاية الوادي

سادسا: حدود الدراسة

يتمثل مجال وحدود الدراسة في إظهار المعلومات المتعلقة بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2020، ومن حيث المكان قمنا بدراسة حالة ولاية الوادي.

سابعا: الإطار المنهجي المتبع في إعداد الدراسة

حاولنا أن نسلک في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول الى الإجابة على الاشكالية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين **المنهج الوصفي والتحليلي** حيث تطرقنا الى جهود الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي من ناحية الدعم والتمويل وتحليلها، و**منهج دراسة الحالة** لأننا قمنا بإسقاط الموضوع على واقع قطاع الفلاحة وتمويله في ولاية الوادي، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها واستخلاص مختلف النتائج.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في دراستنا على أداة المقابلة، حيث قمنا بزيارة مقر مديرية المصالح الفلاحية بالوادي، ووكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحمل رقم "388"، وتضمنت المقابلة طرح مجموعة من الأسئلة مع الموظفين، وتم منحنا العديد من المعلومات التي ساعدتنا في إتمام الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة

تم اختيار ثلاث دراسات سابقة لها صلة بموضوع البحث على النحو التالي:

أ) -دراسة زاوي بومدين، "التمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقارنة كمية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2016.

تتمحور اشكالية البحث في: كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة أخرى على انتاج القطاع الفلاحي؟ وتطرقت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعرض مصادر تمويل القطاع الفلاحي، بالإضافة الى دراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر، وفي الاخير دراسة العلاقة التي تجمع بين عناصر تمويل القطاع الفلاحي ومستوى الانتاج المحقق.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة أن الدولة لم تستطع توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات الفلاحين الصغار غير مالكي للأراضي والمتواجدين في المناطق الفقيرة والمنعزلة، سواء من حيث القروض الفلاحية أو الدعم الحكومي، ونظرا للظروف

الاجتماعية للفلاحين وانتهاج الدولة سياسة مسح الديون الفلاحية على فترات متكررة ادى الى تهرب العديد من الفلاحين من دفع الأقساط.

(ب) -دراسة بن شيخ علي و بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2016/2017.

تمثلت اشكالية الدراسة في: هل جاء هذا المخطط استكمالا للسياسات السابقة أم جاء ببرامج جديدة ومشاريع جديدة؟ وهل تم انتهاجه نتيجة للفشل الذي وصلت اليه المشاريع التنموية السابقة؟ ماهي الإسهامات التي أضافها هذا المخطط لتنمية الريف؟ وما هو المدى الذي وصلت اليه هذه الاسهامات في النهوض بالريف والتنمية الريفية؟ ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن التنمية لكي تصل الى تحقيق أهدافها يلزم على صانعي القرار في الدولة تحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها المجتمع، ثم وضع حلولاً تعالج تلك المشاكل التي تقف عائقاً أمام التنمية.

(ج) -دراسة آمنة قدور، " قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمارات في القطاع الفلاحي بالجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2018/2019. جاءت إشكالية هذا البحث على النحو التالي: "ما مدى مساهمة قرض التحدي في زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر؟"، ترمي الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى توضيح المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وإبراز دور التمويل البنكي في تحقيق

التنمية في القطاع الفلاحي والتعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي.

توصلت الباحثة من خلال بحثها إلى النتائج التالية: لا زال القطاع الفلاحي في الجزائر عاجزا عن تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان، يعتبر التمويل البنكي حلا لاحتياجات الفلاحين في حل مشاكلهم التمويلية، ساهم قرض التحدي في مساعدة الفلاحين في تمويل وتوسعة مشاريعهم، من خلال مقارنة قرض التحدي مع القروض الأخرى تبين أن نسبة تمويله للمشاريع الاستثمارية منخفضة مقارنة مع القروض الأخرى، يعتبر بنك "بدر" البنك الوحيد حاليا المتخصص في تمويل القطاع الفلاحي.

تاسعا: خطة الدراسة

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول بعد المقدمة العامة فصلين نظريين وفصل تطبيقي، اشتمل الفصل الأول على الجانب النظري إذ تناول مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية، قسم إلى ثلاث مباحث، الأول يضم الزراعة بصفة عامة، والثاني يحتوي استراتيجيات الجزائر في تحقيق التنمية الزراعية، أما الثالث يضم تقييم استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر.

أما الفصل الثاني يشمل أيضا الجانب النظري، ويتناول واقع التمويل الفلاحي في الجزائر، وقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تعرض لماهية التمويل الفلاحي، أما المبحث الثاني تناول السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي من طرف الخزينة، والمبحث الثالث فقد تضمن صيغ التمويل البنكي الحديثة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر، والمبحث الرابع فهو تقييم لسياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر.

بالنسبة للفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي، تمت فيه دراسة حالة ولاية الوادي و بنك BADR وكالة الوادي "388"، وقسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول خاص بتقديم نظرة حول الواقع الفلاحي في ولاية الوادي، المبحث الثاني تم فيه تقديم جهود الدولة لتنمية القطاع الفلاحي بولاية الوادي، خاصة من ناحية التمويل، أما المبحث الثالث تم تقديم مثال لطلب قرض عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي "388".

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي كل العالم، هذا لأنه يتوفر على مقومات طبيعية وبشرية تعمل على دفعه في طريق النمو، وتوفير المنتجات الغذائية والمواد الأولية للعديد من الصناعات الغذائية والتحويلية، ويعمل على زيادة الناتج الداخلي الخام وتحسين المستوى المعيشي خاصة لسكان الأرياف. وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول علاقة التنمية الزراعية بالاقتصاد الوطني.
- المبحث الثاني اهتمام الدولة الجزائرية بتنمية القطاع الزراعي.
- المبحث الثالث تقييم استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة التنمية الزراعية بالاقتصاد الوطني

المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية

أولاً: مفهوم الزراعة

إذا نظرنا الى الزراعة بمفهومها الضيق نجدها مشتقة من كلمتين (Agre) وتعني الحقل أو التربة، وكلمة (culture) وتعني العناية، وهنا يمكن القول بأن الزراعة هي العناية بالأرض¹.

والفلاحة تعني فلاح الأرض أو شقها، والفلاح هو من يحرق الأرض ويزرعها، لذا تعتبر الفلاحة والزراعة كلمتان بنفس المعنى فالفلاحة والزراعة هي مجهودات الانسان في خدمة الأرض وتحسين نمو النباتات باختيار أحسن البذور والأسمدة ووسقي الأرض وفق ما تحتاج، وهي تشمل الفلاح وأسرته كما تشمل الأرض والزرع والحيوانات، فالفلاحين لا نقل أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة عنها، فهم يقومون بتوفير الحاجيات الغذائية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية².

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الزراعة أنها تتعلق بالمواد الطبيعية والبحث والتدريب والإرشاد والامدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي، وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وهو المفهوم الحديث والضيق للزراعة.

¹ بن يمينة إيمان، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، "مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية" تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص3.

² زكريا جرفي، الناصر بوطيب، دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-ولاية الوادي نموذجا، "مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة"، المجلد (02) العدد (02) 2019، ص 91.

أما المفهوم الواسع للزراعة فيضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق وتحويل المنتجات الزراعية.

فالزراعة والفلاحة هي الأنشطة التي يقوم بها الفلاحين والمزارعين بغية العيش الكريم وتوفير الغذاء.¹

ثانيا: مفهوم القطاع الزراعي

ان للقطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد، وذلك في كونه أحد القطاعات الرئيسية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وكونه القطاع المنتج للغذاء والمواد اللازمة للعديد من الصناعات، ويعمل على توفير العملة الصعبة وتوفير الموارد النقدية، ويضم القطاع الزراعي مجموعة كبيرة من القطاعات الفرعية، وهي عبارة عن أنشطة مترابطة ببعضها كالإنتاج النباتي بفروعه المختلفة من خضراوات وفواكه وغيرها من المحاصيل...، والإنتاج الحيواني كالأبقار والماعز والأسماك...، والغابات والمراعي...، وتعتمد عدة قطاعات وأنشطة في أعمالها على الزراعة مثل النقل والتسويق والأعلاف والمبيدات ومياه الري والآليات الزراعية ومؤسسات التصنيع، كما أنه يساهم في التقليل من البطالة ويعمل على تحقيق الأمن الغذائي.²

ثالثا: مفهوم سياسة التنمية الزراعية:

¹. بوعريوة ربيع، " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 3.

² بن يمينة إيمان، مرجع سابق، ص 4.

وهي تلك السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تعمل على تنمية الدخل القومي الزراعي، وهذا بالتوازن مع الخطط الاقتصادية على المستوى القطاعي والمستوى القومي¹، ومن أهم أهدافها زيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية والفلاحية، وذلك من خلال زيادة الأراضي القابلة للزراعة باستصلاحها وزراعتها، وتزويدها من طرف الحكومة بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع الخواص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال زيادة وتكثيف رأس المال وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية، والاستفادة من البحوث العملية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي، والحفاظ على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهذه ما تعرف (بالتنمية الزراعية الرأسية).

وحسب ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2007، عرفت بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية.²

مقومات التنمية الزراعية: ان للتنمية الزراعية مقومات خاصة بها، منها ما يرتبط بالموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والموارد المائية والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفير الثروة النباتية والحيوانية، وهذا ما نتطرق اليه فيما يلي:

أ-الأراضي الزراعية: وتمثل قاعدة الإنتاج الزراعي الأساسية، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من استغلالها وحمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة.

¹ محمد أمين الششتاوي، عماد يونس وهدان، الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتر، جامعة بنها-مصر، قسم الاقتصاد الزراعي، 2013، ص 09.

² مبارك فرج محمد أبو حريه، النمو الديمغرافي وتأثيره على التنمية الزراعية، " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص جغرافيا"، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء - بمحافضة شبوة (اليمن)، 2014/2015، ص 18.

ب-الموارد المائية: وهي أهم عنصر للتنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية، وعدم كفاءة استخدامها في الدول النامية من ناحية أخرى، والضغط الكبيرة على استخدامها.

ج-الثروة الحيوانية والنباتية: ويعتبر توفرها من مقومات التنمية الزراعية، لأن هدف أي نظام اقتصادي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال صيانة هذه الثروة والارتقاء بكفاءة استثمارها لضمان استمرارها واستمرار عطائها.¹

رابعاً: التنمية الزراعية المستدامة:

وهي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وهذا حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ويجب أن تعمل هذه الاستراتيجية على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ويجب أن تكون مقبولة من طرف المجتمع.²

المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

¹ محمد لمين علون، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، "مجلة نور للدراسات الاقتصادية"، العدد 2016/03، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 136.

² ماهر تحسين نايف صالح، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة فلسطين نموذجاً، "أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية"، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، ص 22.

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.¹

وهي عملية تسعى الى تحقيق الرفاهية للمجتمع بالدرجة الأولى، وتوفير مصادر القوة المادية للشعوب، وتوفير للناس الحد الأدنى من المستلزمات المادية التي لا يمكنهم العيش بدونها.² والتنمية الاقتصادية تسعى الى زيادة الدخل القومي الحقيقي، وزيادة نصيب الفرد منه، وهذه الزيادة والتحسين في الدخل والإنتاج تساعد على زيادة الادخار، مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على زيادة الإنتاج ودعمه والدخل، بالإضافة الى هذه التغييرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين مهارة وكفاءة وقدرة العامل للحصول على الدخل، وتنظيم أفضل طرق للإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسين أوضاع الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وتحسين التجهيزات المتاحة وتطوير المؤسسات المالية.³

ثانياً: مقومات التنمية الاقتصادية وأهدافها:

لتحقيق التنمية الاقتصادية يلزم توفر مجموعة من المقومات:

- تراكم رأس المال: وهذا ما يؤكد عليه جميع الخبراء الاقتصاديين، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية بغرض الاستثمار.

¹ مبير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت إسكندر، مراجعة حسن زكي أحمد، دار القومية للطباعة والنشر. (دون تاريخ نشر). ص5.

² محمد فرحي، محمد قويدري، " التنمية الاقتصادية في الإسلام؛ مفهومها، طبيعتها، أهدافها، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 3 و4 ديسمبر 2012، ص 48.

³ محمد لمين علون، مرجع سابق ص139.

- الموارد البشرية: ويمثل المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية، حيث أن الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية والمتمثل في رفع المستوى المعيشي للإنسان، والذي يتحقق بفضل الانسان فهو يرسم وينفذ عملية التنمية.
- الموارد الطبيعية: وتأتي أهميتها من كفاءة واليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية لكل دولة.
- التكنولوجيا أو التقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا احدى مستلزمات الإنتاج، وهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم الدول اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون منتظمة في السلع الرأسمالية، كالألات والمعدات، وقد تكون متضمنة في البشر.

أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ويعود ذلك الى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

غير أن هناك أهدافا مشتركة تسعى الى تحقيقها الدول النامية في خططها الإنمائية، كزيادة وتحسين الدخل القومي، ورفع المستوى المعيشي، والحرص على الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة، والقضاء على التبعية بكل اشكالها، و توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...)¹.

¹ محمد لمين علون، مرجع سابق ص137.

كما تهدف الى تشجيع ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ورفع مناصب الشغل في القطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي وغيره من القطاعات والمؤسسات المنتجة، ويبقى هدفها الأسمى هو رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة.¹

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

أولاً: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

تسعى الجزائر جاهدة الى تطوير القطاع الفلاحي من أجل النهوض باقتصاد البلد، خاصة مع الظروف القاهرة التي يشهدها تذبذب في أسعار البترول الذي يعتبر هو الداعم والمصدر الرئيسي لاقتصاد البلد.

لذا فالدولة الجزائرية تبحث عن البديل، خاصة من خلال القطاعات الإنتاجية وأولها قطاع الفلاحة والصناعة وغيرها ...

جدول رقم 01: يوضح تغيرات الناتج المحلي الزراعي الإجمالي في الجزائر (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	النسبة %
2007-2000	134143.00	10105.00	7%
2008	171756.00	11195.00	6.5%

¹ بوعريوة ربيع، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

2009	13774.70	12820.26	%9.3
2010	161734.40	13644.41	%8.4
2011	198769.10	16110.62	%7.7
2012	207821.72	18334.22	%8.8
2013	209415.56	20573.39	%9.8
2014	213343.00	21966.60	%10.2
2015	166894	19718.00	%11.8

المصدر: سعيج منيرة، محفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2، ص7.

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تزييدا مستمر في الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي خلال فترة 2011-2015.

وتعود هذه الزيادة الى تطبيق سياسات فلاحية عززت دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسيع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردودية أسعار الإنتاج.

بالإضافة الى تأمين الفلاحين، والعمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية جيدة وغيرها.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

وعلى غرار ارتفاع قيمة الإنتاج الداخلي الخام، إلا أن هناك تباين في حجم الناتج الفلاحي من موسم الى آخر، وذلك يمكن بسبب الظروف المناخية الغير مواتية نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية، مع العلم أن ما يقارب 60 بالمئة من المياه موجهة للري الفلاحي.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في الأمن الغذائي

تسعى الجزائر كغيرها من الدول من خلال السياسات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لأكبر عدد ممكن من المنتجات الغذائية، بشقيها النباتي والحيواني، وذلك للحد من اللجوء الى الواردات الغذائية والتخلص من التبعية.

جدول رقم 02: يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للأغذية النباتية الرئيسية بالجزائر للفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	قمح ودقيق	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفواكه	سكر مكرر	الزيوت
الإنتاج	2002-2006	2460.00	1889.42	52.32	3752.87	0.00	61.35
	2008-2012	2634.33	3237.82	67.98	8394.28	0.00	1.66
	2013-2014	2436.20	4673.52	93.70	12297.73	0.00	1.55
	2015	2656.73	4539.58	87.39	12469.33	0.00	1.90
نسبة الاكتفاء الذاتي	2002-2006	31.83	94.42	23.58	99.65	0.00	7.77
	2008-2012	29.91	96.61	25.50	99.68	0.00	0.25

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

0.20	0.00	89.97	99.80	32.78	97.44	24.72	-2013
							2014
0.24	0.00	91.30	99.78	27.69	96.74	23.81	2015

المصدر: سعيح منيرة، محفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2، ص08.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت أعلى نسبة للإنتاج سنة 2015، وذلك في شعبة القمح والدقيق بقيمة 2656.73 مليون دولار، الخضر 12469.33 مليون دولار، الفواكه 4323.11 مليون دولار، أما شعبة البطاطس فقد انخفض إنتاجها سنة 2015 إلى 4539.58 مليون دولار بعدما شهدت الفترة 2014/2013 أعلى مستويات إنتاج هذه المادة الغذائية الأساسية 4673.52 مليون دولار، كذلك البقوليات 93.70 مليون دولار كما ينعدم تماما إنتاج مادة السكر منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2015. ونلاحظ تسجيل الجزائر أعلى نسب الاكتفاء الذاتي في شعبة الخضر حيث لم تتخفض نسبة الاكتفاء فيها عن 99% منذ سنة 2002 إلى سنة 2015. وبعدها نجد شعبة الفواكه حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها إلى 91.30% سنة 2015، أما عن شعبة البطاطس فقد عرفت الجزائر اكتفاء ذاتيا فيها بنسبة معتبرة جدا تتراوح بين 94% و 97%، منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2015.

جدول رقم 03: يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء والبيضاء والألبان للفترة (2015-2002) الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	اللحوم حمراء	اللحوم بيضاء	الأسمك	البيض	الألبان ومنتجاتها
الإنتاج	246.39	151.32	128.44	171.63	1659.35
-2002 2006					

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

2667.95	219.58	123.78	265.01	255.81	-2008 2012	
3648.55	303.03	101.57	463.18	252.59	-2013 2014	
3895.00	335.00	106.10	512.20	256.80	2015	
40.05	98.87	88.50	99.34	80.11	-2002 2006	نسبة الاكتفاء
48.74	99.75	84.08	100.15	80.92	-2008 2012	الذاتي %
50.92	99.95	69.84	100.00	76.33	-2013 2014	
53.59	99.93	71.87	99.99	79.28	2015	

المصدر: سعيح منيرة، محفوط مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت نسبة عالية جدا من الاكتفاء الذاتي 80% في 2015 في شعبة اللحوم الحمراء، ونسبة تقارب 100% في اللحوم البيضاء، ونسبة تقارب 70% في الأسماك، وسجلت حوالي 100% في البيض أما شعبة الألبان ومنتجاتها فقد سجلت نسبة 53.59%.

ومنه تمثل السلع الغذائية ذات المصدر الحيواني الشق الثاني من مؤشرات الأمن الغذائي، التي بدونها لا يمكن التحدث عن أمن غذائي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

ثالثا مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

لابد من دراسة هذا العنصر لكي نعرف تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر على نسبة البطالة، وخاصة القطاع الذي تريد ان تنهض به الدولة، وهو القطاع الفلاحي.

جدول رقم 04: توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات خلال 2000-2015:

الوحدة: النسبة المئوية

القطاع	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الفلاحة	14.2	17.16	11.67	8.7	7.98	10.15	10.28
الصناعة	13.37	13.16	13.73	13	13.51	13.75	13.36
الأشغال العمومية	9.99	15.07	19.37	16.8	17.47	17.01	17.05
الخدمات	62.52	54.61	55.23	61.6	61.04	59.10	58.42

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال فترة 2000-2016، "أطروحة مقدمة

لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية

تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير قسم علوم التسيير، 2018/2019، ص100.

طالبي وداد، دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية

الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018، "مجلة إدارة

الأعمال والدراسات الاقتصادية العدد 02، 2020، ص568.

زكريا جرفي، موسى رحمانى، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة قياسية للفترة 2000-2018، "مجلة الباحث الاقتصادي جامعة سكيكدة، المجلد(07) العدد(11) جوان 2019"، ص 265.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الفلاحي يبدو منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما نلاحظ نفور العمال من القطاع الفلاحي، وهذا راجع ربما الى انخفاض الدخل والظروف القاهرة في هذا القطاع لذا يفضلون القطاعات الأخرى.

ويتداول البعض أن العشرية السوداء كانت عامل مهم لنفور السكان من الأرياف والذهاب للمدن، لوجود التهديدات على الممتلكات والأرواح، و بسبب انعدام الأمن والمرافق العمومية خلال تلك الفترة، فيعود سبب انخفاض العمال من القطاع الفلاحي الى الهجرة من الريف الى المدينة، ويعد هذا أكبر تحد يواجه النشاط الفلاحي، حيث قدرة النسبة السنوية لانخفاض سكان الريف خلال فترة 2000-2013 بحوالي 2.5% حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ويعود ذلك الى ضعف مستوى الخدمات في الريف مقارنة مع المدينة (التعليم-الصحة-الكهرباء)¹، بالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار، بالإضافة الى ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وترتفع مستوى البطالة خاصة في الزراعة المطرية، كما يمكن تبرير نزوح العمال من الريف الى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد في النشاطات الاقتصادية الأخرى،

¹ عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي"، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، 2016/2017، ص 37

بالتالي انخفاض الأجور، ونقص الحوافز، وتجدر الإشارة الى أنه بالرغم من التسهيلات التي منحها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، الا أنها في كل مرة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهذا يشير الى أن أغلب عمال القطاع مؤقتين يتأثرون بتقلبات القطاع من سنة الى أخرى.

ومنه نستنتج بأن هناك قوة بشرية فلاحية عاملة ومنتجة اقتصاديا، وأخرى متعطلة وغير مساهمة في العملية الفلاحية برغم مقدرتها على ذلك، وهذا يبرز مدى تهميش الطاقات البشرية والشبابية خاصة الموجودة في الجزائر، ولذا لتحقيق التنمية لابد من تشجيع وتشغيل هذه الطاقة البشرية الفلاحية المتعطلة، لأن نسبة القوى العاملة في الفلاحة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى لأنه توجد مزايا كثيرة للقطاعات الأخرى منها ارتفاع الدخل، العطل السنوية خاصة في القطاع الحكومي، التأمينات والمنح والتقاعد وغيرها.¹

المبحث الثاني: اهتمام الدولة الجزائرية بتنمية القطاع الزراعي

سعت الجزائر خاصة بعد سنة 2000 الى تطوير القطاع الفلاحي، عن طريق العديد من الاستراتيجيات لتشجيع العاملين في القطاع، وزيادة الإنتاج لتوفير الحد الأقصى من الأمن الغذائي.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: PNDA

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

بدأ هذا المخطط بعد عودة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي تدريجيا، وشرع في تطبيقه بداية من سنة 2000، تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتاحة في القطاع،

¹ المرجع نفسه ص 38

ووضع أهداف قابلة للتحقيق على المدى الطويل والمتوسط تتماشى مع التحولات الاقتصادية الداخلية واقتصاد السوق، والخارجية أي توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من خلال وضع خطط استراتيجية تعتمد على دعم وتحفيز المستثمرين والفلاحين، من أجل احداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية، ويزيد في إمكانية الوصول الى الأمن الغذائي.

وهو آلية تسعى الى تحقيق التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول الى فلاحية عصرية ذات كفاءة، من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وحمايتها، والمحافظة عليها واستصلاح الأراضي بالطرق المناسبة.

كما يعرف أنه برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي، سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وحماية سكان الأرياف، له عدة مصادر للتمويل، من بينها الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNRDA¹

ثانيا: محاور وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية في هذه الفترة ولتحقيق أهدافه، قامت وزارة الفلاحة بمجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

- العمل على تطوير الإنتاج الوطني و دعمه، والاهتمام بالإنتاجية بمختلف فروعها، وهذا عن طريق توظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية كالبنور والشتلات والفحول الحيوانية، والمحافظة على هذه الموارد الوراثية لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما تولي أهمية للمنتجات التي يمكن أن تكون محل التصدير، والاعتناء

¹ جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر أثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015) "مجلة دفاتر اقتصادية"، 2018/12/12، ص105.

- بها، كما عمل هذا البرنامج على تكييف أنظمة الإنتاج، عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق والمناخ المناسب لكل منتج¹، وتغيير نظام الدعم ليصبح مرتبط مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها الفلاحين حسب الأهداف والمناطق.
- العمل على دعم وتكييف أنظمة الإنتاج، من خلال دعم خاص وملائم ومشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، ويقدم هذا النظام دعماً مباشراً ليسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الأنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرات الفلاحية ووحداتها، دون تجزئتها².
 - الاهتمام باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، بهدف الزيادة في المساحات الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقاً للمرسوم لتنفيذي 97/483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، الذي يحدد كيفية الاستفادة من قطع الأراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، والسهبية والجبلية، للعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة، والحفاظ على التوازن البيئي، وإعادة الطابع الفلاحي للمناطق المهجورة، وتحسين المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وخلق مناصب شغل، والتقليل من البطالة، وقد عملت الحكومة على تبني 600 ألف هكتار، وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات.
 - التشجيع على التشجير، وهذا من خلال البرنامج الوطني للتشجير، ويعمل على التشجير المفيد وغرس الأشجار المثمرة الملائمة كالزيتون والتين والنخيل ... الخ، واستغلال هذه

¹ لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال فترة 2000-2016، " أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية تخصص دراسات مالية"، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2018/2019 ص 117.

² سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، "مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية"، جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 2005-2006، ص 10.

المناطق الغابية لضمان مداخيل دائمة للفلاحين، حيث تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و10000 هكتار لأشجار الفواكه، و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها.¹

- وضع سياسات واستراتيجيات لاستصلاح الأراضي بالجنوب لتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وادماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، عن طريق الاهتمام بالمنتجات الملائمة مع المناخ، كأشجار النخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط الكفيلة واللازمة لتنفيذ هذه البرامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي ومنح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة والتقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح المجال فيها للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية، والتكنولوجيا المتطورة، والتي تعطي استثمار معتبر يلائم الظروف البيئية.²

ثالثا: أجهزة تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

¹ بن شيخ علي، بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015/2016، ص68.

² المرجع السابق.

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز¹

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

أولاً: ماهية التجديد الفلاحي والريفي

هو برنامج بدأ العمل به سنة 2008 وامتد الى سنة 2013، يركز على انتاج المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب والبقول و اللحوم وغيرها ...، وحماية مداخل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتعزيز الاستشارة والمشاركة مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، وتحرير المبادرات وبناء المستقبل، كما أكد البرنامج على أهمية العناية بالمياه، والاستغلال العقلاني لها، باستخدام التقنيات الحديثة للري، كما يمنح البرنامج طريقة وحيدة لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز، بعلاقة تعاقد على المدى الطويل، وبدأ تطبيق البرنامج بالتوقيع على العقود في 48 ولاية للبلاد في سنة 2009، على أساس خصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود الى نوعين هما:

1- برنامج التجديد الفلاحي:

- ويعمل على دعم النشاطات الفلاحية بشكل مباشر كدعم انتاج الحبوب والبقول الجافة والحليب والبطاطا وغيرها...، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، ودعم تقنيات الري واقتصاد المياه، وهذا لتعزيز الجهاز الإنتاج للمواد الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ورفع المردودية، وامتصاص مشكلة استراحة الأراضي². ويهدف الى زيادة المنتجات والمحاصيل الاستراتيجية، وتعزيز قدرات

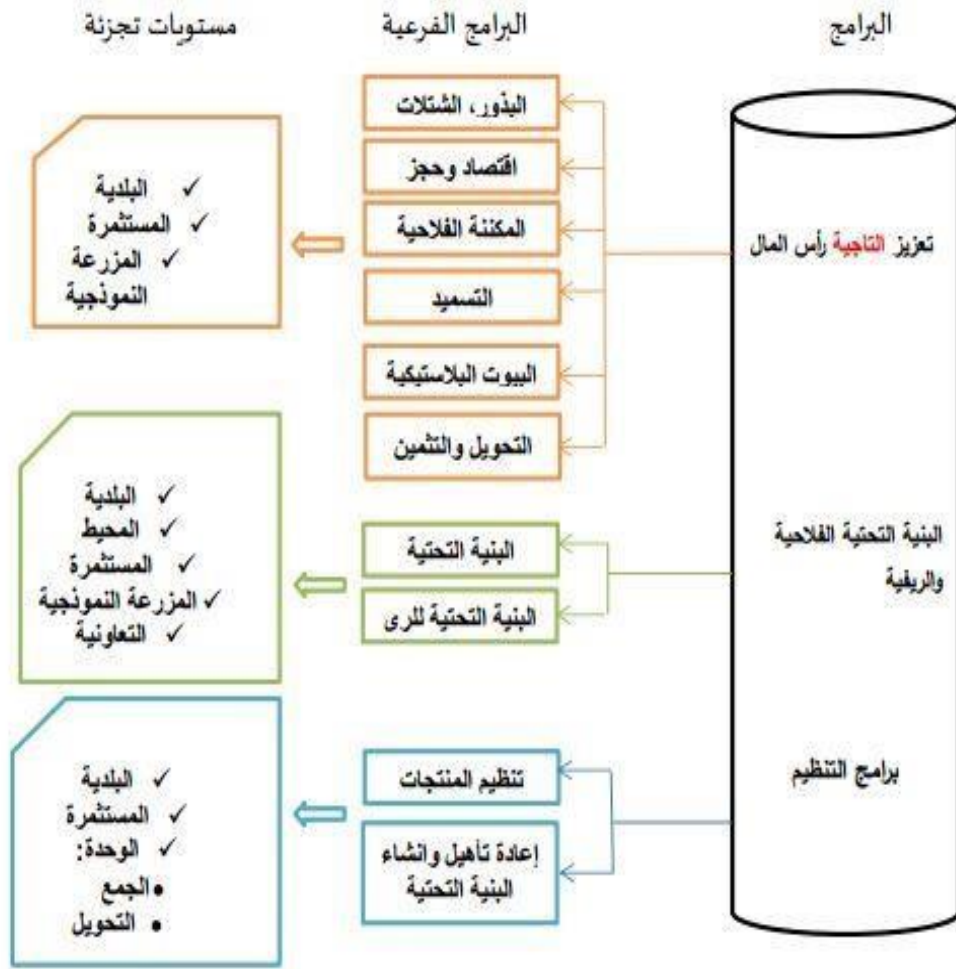
¹ محمد لمين علون، مرجع سابق ص139.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص1. <http://www.aoad.org/algeria-lnv.pdf>

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

الإنتاج وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذا المحور يعتمد على أدوات وتتمثل في إنشاء مراكز الامتياز المتكاملة أي المستثمرات الفلاحية الرائدة، والمهارات والبنى التحتية، والتكوين¹.

- شكل رقم 01: يوضح برنامج التجديد الفلاحي:



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، التجديد

الفلاحي والريفي، ص2. <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>

¹ شعابنة إيمان، مدى فاعلية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، العدد 16، جامعة قسنطينة 1، 2017، ص 313.

من خلال المخطط نلاحظ أن البرنامج شامل، ويعطي المستوى المحلي الدور الأكبر للبلدية وصاحب المستثمرة، وهنا يحاول اشراك الفواعل الأساسية من ناحية التنفيذ، وبهذا فهو يشجع على تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، ويركز على اندماج الفواعل وعصرنة الفروع من أجل النمو الدائم والمدعم للإنتاج الفلاحي، من خلال عشر فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات الأولوية، كالحبوب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطا والطماطم الصناعية وزراعة الزيتون والنخيل والبذور...

2-برنامج التجديد الريفي:

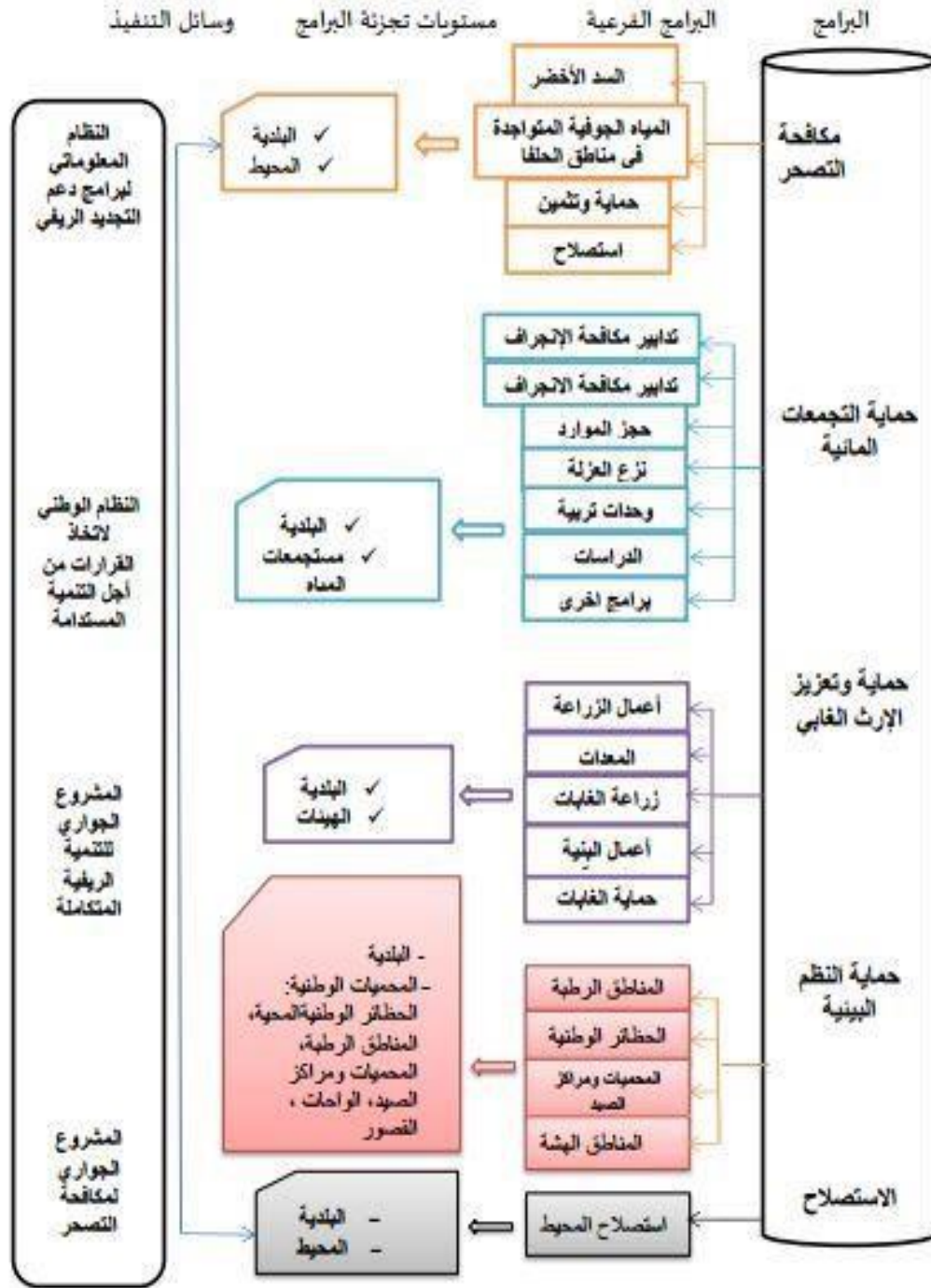
ويهدف الى دعم وحماية المناطق الريفية والرعية والموارد المائية والنباتية، وتحسين الظروف المعيشية الخاصة بهم وتطوير مناطقهم، عبر انجاز مشاريع تنمية حيوية أطلق عليها مشاريع للتنمية الريفية المدمجة، تتمثل في التوظيف الأفضل للثروات الموجودة في تلك المناطق، والاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتوجات المحلية، وتنويع النشاطات الاقتصادية في السهوب والواحات والجبال.

وذلك عن طريق النظام الوطني لدعم اتخاذ القرار، من أجل التنمية المستدامة، لتشخيص وبرمجة تنمية مختلف المناطق، والمشاريع الجوارية المدمجة لتنمية المناطق الريفية، ومكافحة التصحر، وعقد كفاءات للتنمية الزراعية الذي تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية لتحديد أهداف الإنتاج سنويا وقدرات كل ولاية.¹

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، ص2.

<http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>

شكل رقم 02: مخطط يوضح برنامج التجديد الريفي:



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي

بالجزائر، التجديد الفلاحي والريفي، ص2. <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>

من خلال المخطط يتضح أن هدف هذا البرنامج تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة للأقاليم الريفية، وتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون بالتأكيد على اللامركزية، وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية، فهو يعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التشغيل واستقرار السكان والدخل، كل هذا من مخططاته الرئيسية، ويعمل على التجديد الريفي فهو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه ويدرس كل الأسر التي تعيش وتعمل في الريف، وخاصة أصحاب المناطق ذات الظروف الوعرة والصعبة كالجبال والصحراء.¹

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تم تحديد أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر، في إطار الخطة الخماسية للفترة 2010-2014 والهدف منه إنعاش القطاع الفلاحي، ودعم أسس الامن الغذائي في الجزائر، ومن هذه الأهداف:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة، والتركيز على المحاصيل الزراعية لتحقيق التكامل بين القطاعين الصناعي والقطاع الفلاحي، كما سعى الى التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الفلاحية، عن طريق تقديم الدعم لصغار الفلاحين لتحسين مستوى معيشتهم وتنويع نشاطاتهم الفلاحية.²

¹ أوثن فاروق، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، "مذكرة متطلبة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، 2014/2015 ص 69

² أعموري كلثوم، بوشنة نادية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية (دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار)، "مذكرة متطلبة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، جامعة أحمد دراية-أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 15.

- تأمين الفلاحين في مسائل العقار: تم وضع قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي العمومية من أجل تأمين المستثمرين، وفتح المجال أمام إقامة الشراكة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى الاحتكار، وتعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية وضمان استغلالها وحمايتها.¹
- مواصلة التدعيم المالي فيما سبيل التجديد الفلاحي: حيث تم إقرار مسح 41 مليار دينار سنة 2009² من ديون الفلاحين والمربين، من أجل قدرة المربين والمستثمرين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي قدر ب 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014، وهذا يسعى إلى الإبقاء على الأثر التحفيزي لتسعيرات جميع المنتجات مثل: القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، كما تم تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% لاقتناء البذور والاسمدة، واقتناء آلات زراعية وتجهيزات فلاحية كالمعاصر وجمع الحليب...، وكذا التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد كقروض الرفيق من خلال تحمل جميع الأعباء الخاصة به من طرف الدولة.
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة وتعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي: تم وضع برامج اقتصادية مرتبطة بالفلاحة، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية وتم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني، واستقطب هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة، وتم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والاعراس

¹ جمال جعفري، مرجع سابق، ص 107.

² أوشن فاروق، مرجع سابق، ص 70.

والحيوانات الولودة ذات الجودة العالية، واستحداث 15 ملبنة عمومية واشراكها في جمع وإنتاج الحليب.

- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير: حيث سعت الدولة الى تنظيم مهنة الفلاحة، وتنمية القطاع وضبط سوق المنتجات الفلاحية، والمبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتجات الفلاحية، وتكييفها مع المعايير الدولية.¹

المطلب الثالث: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي: 2015-2019

لقد سعت الدولة الجزائرية العمل بخطة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة لسنوات 2019/2015، بعد نتائج وبرنامج الخطة السابقة 2009/2014، وتم تدعيمها ببرامج جديدة ومن أهدافها الجديدة:²

- المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.
- العمل على تحقيق معدل نمو للإنتاج الفلاحي مقدر ب 5% كمتوسط سنوي.
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق ومن الممارسات الغير شرعية، كالصيد للحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيئي.
- دعم البرامج التحسيسية التي تدعو الى المحافظة على البيئة.
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية ورفع طاقات تخزينها.
- إقامة برامج لدعم تربية المواشي.
- ترشيد سياسة الاستيراد وتقليصها على السلع الغذائية الأساسية الغير كافية محليا.

¹ فاروق أهناني، رايح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، "مجلة العلوم القانونية والسياسية"، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص 371

² بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، مرجع سابق، ص 40

- الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية.¹
- تنمية الصناعات الغذائية وتعزيز الإنتاج الزراعي، وإيجاد مجال جديد لتصدير القيمة المضافة، وتخصيص الحكومة برنامج لسقي الأشجار ومحاربة مشكلة الانجراف.²

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي الحالي لتنمية القطاع الفلاحي 2020-2024:

صرحت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعد الاجتماعات والمناقشات التي تمت في سنة 2020 حول برنامج عمل القطاع للفترة الخماسية (2020-2024)، والمتعلق بتطوير المناطق الجبلية والصحراوية، وبمشاركة كل من اطارات القطاع، ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات للولايات الغربية والوسطى، وكذا الامناء العامين للغرف الفلاحية للولايات، حيث شددت الوزارة على ضرورة الاسراع في تفعيل كل الاجراءات لتطوير المناطق الجبلية والريفية التي تزخر بإمكانيات هامة من الثروات الطبيعية.

وأكد السيد الوزير الى تفعيل القدرات الانتاجية الموجودة في هذه المناطق، وضرورة وضع كل الشروط من اجل انجاز البرامج والمشاريع المسطرة، عن طريق استقطاب الشباب وحاملي المشاريع.

كما اكدت الوزارة على ضرورة التفكير الجدي في التدابير التي سيتم اتخاذها بهدف دراسة المحاور والإشكاليات، واستغلال جميع المعطيات التي تخص ترقية المنتج المحلي، وترقية نشاط العائلات الريفية، والشباب وحاملي المشاريع والمرأة الريفية.

كما أشار أيضا الى تدعيم المنتوجات الحيوانية في هذه المناطق، بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان الارياف.

¹ المرجع نفسه.

² ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017/2018، ص 82.

واكد السيد الوزير إلى وجود شعب مهيكلة في هذه المناطق، والذي يحرص القطاع على مرافقتها إلى جانب الشعب الجديدة كشعبة الزعفران، وهي منتجات موطنه سيعمل القطاع على توسيعها، من أجل تثمينها وجعلها كوسيلة لخلق القيمة المضافة، واستحداث مناصب الشغل لفائدة للشباب والمرأة الريفية.¹

وتسعى الجزائر الى تقليص اختلال الميزان التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية الأساسية في آفاق سنة 2024، وذلك عن طريق التنمية المستدامة للقطاعي الفلاحة وترشيد استيراد المنتجات الغذائية المدعمة، وتتطلع الدولة من خلال هذا المخطط الى تحقيق توازن في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، وذلك بتعزيز الإنتاج والإنتاجية، لاسيما في الزراعات الاستراتيجية، كالحبوب الزيتية والسكر، ورفع الصادرات عن طريق تعزيز نظام التصديق ووسم المنتجات المحلية.

كما أكدت الحكومة على الاهتمام بنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، نظرا لقدراتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

فتتطلع الحكومة لرفع حجم العرض الوطني من المنتجات الصيدية، من خلال ترقية وتطوير نشاط تربية المائيات، وتطوير الصيد البحري في أعالي البحار.

وجاء كل هذا حسب مشروع مخطط عمل الحكومة، من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، من اجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات.²

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. <http://Madrp.gov.dz>

² وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تعترم تحقيق توازن ميزانها التجاري للمنتجات الزراعية في آفاق 2024، مأخوذ من موقع الوكالة بتاريخ 03 ماي 2021، <https://www.aps.dz>

المبحث الثالث: تقييم استراتيجيات الجزائر لتنمية القطاع الزراعي

المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي

لقد شهد الإنتاج الفلاحي تطورا حسب معطيات واحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث عرف الإنتاج الوطني تذبذبا في النمو، أي زيادة معدل نمو الإنتاج الزراعي في السنوات الماضية 2010/2000، بنسبة 7.5% أي 31.5% سنة 2009، 8.5% سنة 2010 و 10.6% سنة 2011، بعدما كان 2.3% في العقد الماضي، أما موسم 2012-2013 انخفض الى 9.4% و 2014 المعدل 8.3%¹، كما شهد القطاع زيادة مستمرة في المساحات الزراعية.

جدول رقم 05: يوضح تطور الأراضي الصالحة للزراعة 2000-2010 الوحدة: هكتار

السنوات	المساحة المستغلة	المراعي	أراضي غير مستغلة	المساحة الكلية الصالحة للزراعة
2000	8227440	31794320	886340	40908100
2001	8193740	31914760	875340	40983840
2002	8228980	31624770	882460	40736210
2003	8270930	31635240	911770	40817940
2004	8321680	32824410	1063510	42209600
2005	8389640	32821550	1169440	42380630

¹ فاروق أهناوي، رابح لعروسي، مرجع سابق، ص 374.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الزراعية

41367890	1187650	32776670	8403570	2006
42448840	1196945	32837225	8414670	2007
42436251	1126355	32884875	8425021	2008
42466920	1087700	32955880	8423340	2009
42444350	1071022	32938300	8435028	2010

المصدر: سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية"، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2020/2019، ص 03.

وتعود أسباب الزيادة في الجدول للمساحات الزراعية المبينة الى الدعم الحكومي، كما ضاعف انتاج معظم المنتجات مرتين الى ثلاث مرات، كالبطاطا والطماطم الصناعية الخضروات الحبوب... الخ، وإنتاج الحبوب عرف ارتفاعا في الفترة 2008 - 2009 بحيث ارتفعت أكثر من الضعف، ولم يدم طويلا انخفض بعد ذلك سنة 2011 الى 30.55%، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

- العوامل الطبيعية منها البرد الذي أصاب بعض المناطق، والحرائق في موسم الصيف فقد كفت محافظة الغابات أن الحرائق أهلكت 90 ألف هكتار سنة 2012 و 11 ألف هكتار سنة 2013.
- مشكل تسويق المنتجات الذي يعاني منه الفلاحين، حيث يواجهون صعوبة كبيرة في تسويق منتوجاتهم.

- مشكل الجفاف والتصحر الذي يهدد العديد من المساحات الزراعية.¹

المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي

2014/2009

لقد أدى تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال تلك الفترة نتائج مشجعة، خاصة في فروع الزراعة الاستراتيجية، ومع ذلك هناك بعض التأخر في الولايات وعدم تحقيق الأهداف المنشودة، وذلك لعدة أسباب وعقبات نذكر منها:

- غياب الدراسات الجادة للإمكانيات الفلاحية لبعض الولايات، وهو ما أدى الى عدم تحقيق الأهداف، أو تحقيق نتائج أكثر من الأهداف، وهذا يدل على التخطي العشوائي وغياب التخطيط الزراعي الدقيق.
- التأخر الكبير لوسائل الإنتاج وعدم تحديثها، ونقص المساندة من طرف الدولة.
- نقص الخبرة في استعمال التكنولوجيا الحديثة لدى الفلاحين وأصحاب المستثمرات.
- التقلبات المناخية هو أيضا من التقلبات التي أدت الى التأخر في تحقيق الأهداف المحددة من هذه السياسات.²

لقد أدت سياسة التجديد الفلاحي والريفي الى تغيير في الهيكل المكاني، حيث ظهرت جماعات سكانية وما وفرت من أيد عاملة زاد في توسيع المشاريع الجوارية التي تتماشى مع سياسة التجديد الفلاحي، والتي تهدف الى تحقيق التنمية الشاملة للمناطق والأقاليم، وتم إحصاء ما لا يقل عن 23555 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مجال الزراعة الغذائية، والتي خلقت ما يزيد عن 140000 منصب شغل، و 33% من القيمة المضافة لصناعتنا منذ

¹ فاروق أهناي، رايح لعروسي، مرجع سابق، ص 374.

² أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، "مجلة دراسات استراتيجية"، العدد الواحد والعشرون، ص 47.

انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009/2014، وتقرر برمجة 12148 مشروع للتنمية الريفية المندمجة، الموافقة على 6059 مشروع جوازي منها 4165 مشروع من اجمالي 1541 بلدية على المستوى الوطني، وتم انجاز في هذه الفترة ما يلي:

- 6059 مشروع جوازي للتنمية الريفية موافق عليها من بينها:
- 4165 تم الشروع فيها
- 1241 بلدية معنية
- 5187 قرية ريفية

عدد سكان الريف هو 3649456 يقطن اغلهم في المناطق المعزولة والنائية، وتم خلق 133880 منصب شغل، وتم توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنجاز 35 سد و 25 مؤسسة لتحويل المياه، وهذا لتحسين مياه الشرب.¹

ولكن هذه المشاريع عرفت تأخرا كبيرا في معظم الولايات رغم ارتفاع عددها الإجمالي الذي قدر سنة 2014 ب 9608، وهذا يدل على نقص التنسيق بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية، وهذه الأطراف تتمثل في الإدارة المحلية والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية..، كذلك مشكل التمويل من طرف البنوك لم تستفد منه المناطق المهمشة والفقيرة وهم الفئة المستهدفة في هذه المشاريع، لأن القرض يشترط ضمانات لاسترجاعه خاصة القروض ذات العوائد الكبيرة، كما أن تدخل الوالي في هذه المشاريع اختياري وليس اجباري، أي لا يجبر على تنفيذها، بالتالي بقيت المشاريع معلقة على تدخل السلطات المحلية لتنشيطها.²

¹ فاروق أهناي، رابح لعروسي، مرجع سابق، ص 376.

² أقاري سالم، مرجع سابق، ص 48.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر القطاع الفلاحي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فمن المفروض أن يحظى هذا القطاع بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وقد عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج والخطط والاستراتيجيات تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، لأن اسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة وفعالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني، فأعطت هذه البرامج نتائج على القطاع الفلاحي رغم أنها لم تحقق كل الأهداف المسطرة، إلا أن ما يعاب عليها أنها خطط فوقية تفتقد صفة مشاركة كل فاعلي القطاع.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يحتاج الاستثمار في مختلف القطاعات إلى رأس المال، منه ما يوجه حسب الدورات الإنتاجية إلى رأس مال إنتاجي، ومنه ما يبقى في شكل احتياطات مالية تغطي المخاطر التي قد تظهر ولم يكن مخطط لها سلفا، كما يتم توجيهه حسب المراحل الإنتاجية إلى تمويل مرحلة الانطلاق والمرحلة الإنتاجية والمرحلة التسويقية، لذا يعمل كل قطاع على توفير التمويل اللازم وبالطريقة اللازمة، لمواكبة التطورات من جهة، وتغطية احتياجات القطاع من جهة أخرى.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات، وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

سنتطرق في فصلنا هذا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التمويل الفلاحي.

المبحث الثاني: سياسات تمويل الخزينة للقطاع الفلاحي.

المبحث الثالث: صيغ القروض المقدمة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر.

المبحث الرابع: تقييم سياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول ماهية التمويل الفلاحي:

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي

ينعكس اهتمام الدول بالقطاع الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية، وقد قامت العديد من الدول العربية منذ السبعينات بإنشاء مؤسسات خاصة بالإقراض الزراعي، بهدف تشجيع الأفراد والمؤسسات على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية في بلدانهم، والتمويل الفلاحي عبارة عن قروض فلاحية قد تكون قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل، والهدف منها تمويل المحصول والاستثمار الفلاحي والزراعي، خاصة تلك التي لديها موارد طبيعية وبشرية جاهزة للتنمية الزراعية.¹

كما يعرف بأنه توفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، وتحسين مدخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناع أنواع المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي، وتهيئتها وتدعيم الري، لاستخدام الأراضي لأكثر من دورة إنتاجية في السنة.²

¹ عيسى محمد الغزالي، المدير العام للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، السياسات الزراعية، "سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2003، ص 6.

² عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال فترة 1990-2016، "دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد"، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص 62.

يعرف كذلك التمويل الفلاحي بأنه التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي، بغض النظر عن مصدره اذا كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو اصدار السندات.¹

مصادر التمويل الفلاحي:

تختلف مصادر التمويل الفلاحي وتتعدد من مجتمع الى آخر، ويختلف دورها في تمويل الفلاحة من بلد الى آخر، وغالبا تكون مصادر التمويل الفلاحي خاصة في البلدان النامية، لعدم تطور شبكة الإقراض العامة، و تتم عملية الاقتراض عن طريق الاقتراض من الأفراد أو التجار، أو البنوك التجارية أو التعاونيات أو البنوك الحكومية.²

وقد يجد الفلاح الجزائري نفسه في بعض الأحيان نفسه بحاجة الى الأموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية خاصة في بداية الموسم الفلاحي أو نهايته، لهذا نجد الفلاح يلجأ الى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نجد نوعين من مصادر التمويل أو مؤسسات التمويل، وأكثر مؤسسات التمويل شيوعا في الجزائر نجد:

- المؤسسات التي تمول الفلاحين عينيا: وتتمثل في تعاونيات تختص بالتمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المنتظرة من عملية التمويل، وتقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين، خاصة المواد التي هم بحاجة اليها، أو بعبارة أخرى تمنح الفلاحين الأسمدة والبذور وبعض الخدمات... وتكون أيضا هذه القروض في شكل ماشية وأبقار

¹ زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000، " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد مالي تطبيقي"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 86.

² عدة عابد، مرجع سابق، ص 65.

وعتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، ومن هذه المؤسسات نجد

Capcs_Sap_Pda_crma.

- المؤسسات التي نمول الفلاح نقدا: من أهم المؤسسات المالية التي قامت بهذه المهمة في الجزائر نجد:

- الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNDRA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بدأ من 13 مارس 1982 الى يومنا هذا
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي¹ CRMA

المطلب الثاني: خصوصيات التمويل الفلاحي:

أولا ضمانات التمويل الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين للبنوك على حسب اختلاف القرض وأجله والغرض الذي سيؤديه، والضمانات التي تقدم في حالة الائتمانات القصيرة أو المتوسطة الأجل، تكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة أو رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل والمنتجات الناتجة من استخدام القروض، وفي حالة الائتمانات الطويلة المدى تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان، وتطالب عادة في رهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البناءات والسكنات وغيرها، لكن بالرغم من الضمانات

¹ بويبيه نبيل، السياسات الفلاحية في الجزائر، " قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، (موقع الأستاذ نبيل بويبيه أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة سكيكدة على الأنترنت)، <https://sites.google.com/site/bouibia/agr>

يبقى الائتمان في حاجة الى سند قوي للتأمين في حالة الأخطار كالحرائق مثلا من طرف مؤسسات وشركات التأمين.¹

ثانيا مخاطر التمويل الفلاحي:

يبقى الائتمان الفلاحي يواجه مجموعة من المخاطر، رغم الضمانات السابقة، لأن الفلاحة تنشط في بيئة متعددة الأطراف، وهذا يجعلها عرضة للعديد من التهديدات التي تواجهها في العديد من الفترات، ومن هذه المخاطر نذكر²:

- تأثير العوامل الجوية كالبرودة والحرارة والانجراف والآفات والحشرات والأمراض وسرقة المواشي... على المحصول، مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم الكثير من الخسائر.
- طول الدورات الإنتاجية في القطاع الفلاحي، مما يلزم بقاء القرض عند الفلاح مدة طويلة وهذا يعتبر في غير صالح البنك لأنه يحتاج الى دوران سريع لرأس المال ليعود عليه بفوائد أكبر.
- مشكل عدم التحكم في المردودية الإنتاجية.
- عدم قدرة الفلاحين على فرض الأسعار التي تضمن تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فعند ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتجات

¹ معوش ايمان، بورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية"، جامعة آكلي محمد أولحاج-البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2015، ص70.

² لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال فترة 2000-2016، " أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية تخصص دراسات مالية"، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2018/2019، ص34.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، وهذا يؤثر على دخله وعلى سداد القرض.

- عدم تلائم بعض السياسات الائتمانية للبنك مع طبيعة القطاع الفلاحي.
- ضعف استخدام المكننة والمعدات التكنولوجية الحديثة في الفلاحة¹.

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية 2014/2002:

عملت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان، وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات، وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت قيمة مالية معتبرة وتظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 06: يوضح الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في ظل المخططات الثلاثة: مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي. الوحدة: مليار دج

المخطط المخصصات	مخطط الإنعاش الاقتصادي	مخطط دعم النمو	المخطط الخماسي	المخطط الخماسي
2001- 2004	2005- 2009	2010- 2014	2015- 2019	
525	4202.7	21214	22100	
اجمالي الاستثمارات				

¹ العرابي مريمة، ناسوا سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، من منظور موظفي الوكالة، " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد، تخصص مالية وبنوك"، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص 18.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

مخصصات قطاع الفلاحة	65.4	300	1000	1000
النسبة المئوية	12.46	7.14	4.71	4.95

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية العمومية، "المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي-برلين ألمانيا، جانفي 2020"، ص46.

زكريا جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2018، "مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05 العدد 02، أفريل 2019"، ص128.

أولا: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

*المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

وتمثل هذا المخطط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كمخطط انعاش اقتصادي ومن خلاله تهدف الدولة الى زيادة الإنتاج الفلاح بما فيها الصادرات في المنتجات الفلاحية، و تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري ب 65.0 مليار دج في اطار تنمية البرامج، وينقسم برنامج الدعم هذا الى قسمين هما: برنامج يدعم قطاع الفلاحة وبرنامج

خاص بدعم قطاع الصيد البحري، و استفاد القطاع الفلاحي على شكل اعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، وقدر غلافه المالي ب 65مليار دج.¹

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ب 3.6 مرة مقارنة مع البرنامج السابق، الا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4% الى 7.14% بقيمة 300 مليار دينار جزائري.

مخصصات برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي:

من أهم أعمال هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد في القطاع الفلاحي سعيا من الدولة لازدهار الاقتصاد الوطني، وقد جاء البرنامج بغلاف مالي قدر ب 4202 مليار دج،² لدعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق المالي وبكفاءة، مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات العالمية، حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 دج من أجل انجاز الأعمال التالية:

- تطوير المستثمرات الفلاحية وضبطها.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية، وانشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.
- محاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها.

¹ إدريس تومي، تقييم أداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية بالجزائر للفترة 2001-2014، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود"، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2015، ص 56.

² زكريا جرفي، مرجع سابق، ص 89.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

- توسيع التراث الغابي وحماية الأحواض المنحدرة.
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.¹

كما أن الحكومة اقترحت في هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي، وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الدولة، يسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، ويسعى الى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، ويسهل للفلاحين عملية الاستفادة من القروض، للنهوض بالقطاع الفلاحي.

عرف قطاع الفلاحة في ظل هذا المخطط نموا مضطربا اذ ارتفع من 1.9% سنة 2005 الى 5% سنة 2007.

وسجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا قيما حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 الى 668 مليار دينار في 2006.²

أما بخصوص استخدامات الأرض فقد واصلت الحكومة السعي لاستصلاح الأراضي بهدف توسيع هذه الأراضي، وزيادة مساحتها عبر كامل الوطن، معتمدة على استصلاح الأراضي بالامتياز، فلقد تم سنة 2005 إضافة 9 مشاريع استصلاح تقدر ب 1710 هكتار عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع اكثر في 2006 حيث فتح 17 مشروع لاستصلاح 7512 هكتار، ورغم هذه الزيادة المعتبرة الا أنها لم تصل الى الحد الذي وصلت اليه في

¹ محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية العمومية، " المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي-برلين ألمانيا"، جانفي 2020، ص 49.

² دندن فتحي حسن، بن حمو عبد الله، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي"، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016، ص55.

فترة 2000-2004، نظرا لأن فترة 2000-2001 استفادت من الحد الأقصى من هذه المشاريع بتكاليف باهضة لكونها مقدمة من طرف السلطات المحلية.¹

ثالثا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي 2010-2014

لاحظنا من خلال الجدول السابق أن نصيب الفلاحة المالي قدر ب 1000 مليار دج بنسبة 4.71%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق، رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، وهذا يؤكد على عدم الاهتمام من طرف الحكومة بالجانب الفلاحي، كما خطط له لتدعيم الامن الغذائي، وهذا لا يعبر الا على اهتمامات الحكومة بالتنمية البشرية كأولوية وقد رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71%.² والفلاحة يتم صرف المبلغ كما أكد الرئيس أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة الى 2014، ويرمي هذا الدعم الى:

- دعم النشاط الزراعي بإعانات مالية تتراوح من 20% و 30% لاقتناء البذور والاسمدة، وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وغرس الأشجار واقتناء الآلات الزراعية وتجهيزات لجمع المنتج وتحويله كالحليب والمعاصر...
- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام للتسعيرات، وجمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويؤثر على الامن الغذائي للبلاد.
- التدعيم بقرض فلاحي ريفي بدون فوائد (الرفيق).

لقد استفاد القطاع الفلاحي في إطار هذا البرنامج من غلاف مالي قدر ب 5.13 مليار دولار، لتحقيق أهدافه من أهمها تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع

¹ المرجع نفسه، ص 56.

² معوش ايمان، بورحلة نسيمية، مرجع سابق، ص 88.

الهام، الى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات و 70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، ومليون هكتار من الزيتون، ويهدف كل هذا الى تعزيز مخطط التوجيه الفلاحي.

وحسب وكالة الانباء الجزائرية فإن قطاع الفلاحة شهد التوقيع على 48 عقد نجاعة في العديد من الولايات، وتمكنت من تحديد قدرات كل منطقة من ناحية توفير المنتوجات الفلاحية، مع التركيز كل سنة على منتج محدد حسب معطيات السوق، وتم تحسين بعض الفروع المرتبطة بقطاع الفلاحة، من بينها انتاج الحبوب والزيتون والحليب واللحوم والبطاطا والتمور والطماطم.

ويؤكد المختصون ان سنة 2009 كانت سنة مرجعية لتعميم سياسة التجديد الفلاحي، فقد ركزت على تحسين الظروف المعيشية في الريف وتشجيع الإقامة فيه وتهيئته وتنميته عن طريق المشاريع.¹

¹ المرجع السابق، ص 89.

المبحث الثاني: سياسات تمويل الخزينة للقطاع الفلاحي في الجزائر

ان تمويل القطاع الفلاحي عن طريق القروض يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه وتشجيع اكثر بالإضافة الى القدرة على المراقبة فيما يتعلق بتسيير المشاريع ويعتبر القرض الفلاحي من أهم مصادر التمويل الفلاحي التي تهدف الى تطوير هذا القطاع الحيوي وتلعب دورا هاما في النهوض به، وتهدف القروض الى تمويل المحاصيل والإنتاج الزراعي وأيضا كل ما يتعلق بالقطاع الفلاحي من أبنية وأجهزة...

المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية

يتميز القرض الفلاحي عن بقية القروض من حيث موسمية الطلب على رأس المال المرتبط بموسمية النشاط الفلاحي، وبطء سرعة دوران رأس المال العامل، وارتفاع عنصر المخاطرة في استرداد القرض لارتباط الدخل بالمناخ وعدة عوامل.

أولا: تعريف القرض الفلاحي:

يعرف بأنه القرض الموجه لتمويل النشاطات الفلاحية، أو النشاطات ذات علاقة بالفلاحة والتنمية الفلاحية، ويستمد أهميته من أهمية الفلاحين ذاتهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن تطور التنمية الفلاحية يتوقف خاصة على مدة القرض الفلاحي.¹

¹ بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عبان رمضان 462-البويرة، " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، قسم علوم التسيير، 2018/2019 ص 45.

ويهدف القرض الفلاحي الى تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري، والأجهزة والابنية والتحسينات الخاصة بين مرحلة الإنتاج ومرحلة التموين، وهي غالبا قروض قصيرة ومتوسطة الاجل وقليلًا ما تكون طويلة الاجل.

فالقروض والدعوم الفلاحية المتعددة الاشكال، تعمل على اصلاح الأراضي والاعتناء بالقطاع الفلاحي، كلها عوامل ينبغي أن تلبي بالضرورة الكثير من مشروعات التنمية الفلاحية، التي تختلف عن غيرها من المشروعات التجارية.

حيث اهتمت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم الائتمان للتنمية على مستوى الدولة عامة، وعلى مستوى الريف خاصة.

كما تعتبر البنوك الفلاحية منشآت مالية متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد... الخ، ففي إنجلترا مثلا توجد شركات التسليف الزراعي والتعاوني¹، وفي الولايات المتحدة الامريكية تعتبر مؤسسات الائتمان الزراعي من أشهر البنوك في هذا البلد، وفي الجزائر أوكلت عملية منح القروض الفلاحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وهذا مباشرة بعد انشائه سنة 1982.

ثانيا: خصوصيات الإقراض الفلاحي في الجزائر:

- الائتمان الزراعي: لأن القروض الفلاحية كثيرة المخاطر بالنسبة للقروض الأخرى لعدة أسباب منها:
 - عدم وجود ضمانات قانونية.

¹ يحيوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، "المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس-الجزائر، (دون تاريخ نشر) ص 42.

- دورة الإنتاج الزراعي التي تستغرق وقت أطول من دورة الإنتاج الصناعي، وهذا يتيح للفلاح مرونة للتصرف في أمواله بحفظها، أو زيادتها أو ربما تحويلها الى مجالات أخرى، وهذا يعرض البنك لمتاعب في استرجاع ديونه.
- كثرة عدد المقترضين وصغر حجم السلفة الزراعية، هذا قد يجلب مخاطر تسويقية كثيرة، خاصة عند تواجدهم بالقرب من بعضهم، لأن المحاصيل الزراعية عرضة للتغير الحاد بسبب العرض والطلب، ناهيك عن الامراض التي قد تصيب المحاصيل.
- قلة العائد الزراعي الذي قد يسبب للبنك الفلاحي صعوبات في إيجاد العائد الذي يكفي لتغطية مصروفاته.

لكن نجد البنوك الزراعية في المجتمعات الرأسمالية، كثيرا ما تتبع سياسات عدو الوفاء أو تقوم بنشاط تسويقي الى جانب نشاطها في الإقراض، ليعوض ما قد يصيبه من خسارة من جراء التمويل أو يطالب بضمانات عقارية مقابل السلف تأكيدا للسداد.¹

• تحديد الزبائن المؤهلين للحصول على القرض الفلاحي:

بما أن القرض الفلاحي يقتصر على فئة الفلاحين فقط، فان مديرية التمويل الفلاحي تمنحه للمستغل الفلاحي، بحيث يعتبر مستغل فلاحي كل شخص طبيعي أو معنوي صاحب ملكية أو لا، له صفة المستغل المسير بمفرده أو بالمشاركة الفعلية لشركة انتاج فلاحي متخصصة أم لا، ويحدد البنك فئة المتعاملين تبعا لخصوصية القرض الفلاحي، وبالتالي يقوم البنك بتقديم مساعداته لكل المؤسسات العمومية والخاصة التي تكون القطاع الفلاحي، وتساهم في تنميته وتنمية العالم الريفي ويمكن تقديمها كالتالي:

القطاع العام: يتكون القطاع العمومي من:

¹ المرجع نفسه ص43.

- المستثمرات الفلاحية العمومية EAT

القطاع الخاص: والذي يتكون من مجموعة المستثمرات الفلاحية الخاصة.

قطاع الخدمات: ويمثل تعاونيات الخدمات الفلاحية.

المزارع النموذجية Fermes pilots وهي عبارة عن مزارع ضخمة، وتسير من طرف الدولة وتقوم مساحة هذه المزارع 400 هكتار ومن أهدافها:

- توفير المنتجات ذات الاهتمام الأولي للدولة.

- تحقيق التجارب الفلاحية وتكوين موظفين وإطارات في المجال الفلاحي.

ويستفيد أيضا من مساعدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤسسات تحويل الإنتاج الزراعي لصغار التجار والحرفيين، المتواجدين في الريف والمتعاملين بالحرار الأطباء والمحامين.

كما ان الطبيعة القانونية للمستغل، تثبت بالنسبة للقطاع الخاص بعقد ملكية أو استثناء أو بصفة انتقالية شهادة ملكية مصادق عليها من قبل الجهات المختصة، أما بالنسبة لأصحاب الانصبه من أراضي الملكية العمومية فتثبت ب:

- قرار اسناد سجل مصادق عليه لدى الموثق ومشهر به لاعتراض الغير.

- تقديم قوانين بالنسبة للأشخاص المعنويين الآخرين.¹

¹ المرجع نفسه ص 44

المطلب الثاني: ضمانات القروض الفلاحية

عند صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض والقانون الخاص المتعلق باستقلالية المؤسسات، أصبحت المؤسسات المالية تولي اهتماما كبيرا فيما يخص الضمانات، مقابل القروض التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين، وهذا يدخل في اطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والعولمة، ولا يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مبدئيا أي قرض الا اذا اقترن بضمانات، وهذا لتغطية الأخطار المحتملة عن الأحوال الجوية، أو أمراض الحيوانات أو تقلبات أسعار السوق.

أولاً: تعريف الضمانات:

يعرف الضمان بأنه الالتزام بتأمين الشخص بشيء ما، يطالب به البنك أو المؤسسات المقرضة لحماية أموالها المقرضة من سوء الاستعمال أو الضياع، ويكون ذلك في شكل كفالات وتعهدات نقدية تعادل قيمة أموالها المقرضة، حفاظا عليها من سوء الاستعمال أو الضياع وذلك في صورة أموال أو كفاءات أو تعهدات نقدية تعادل قيمة أموالها المقرضة، ويلجأ إليها في حالات عدم الالتزام بتسديد القروض من طرف المقرض، وتكون الضمانات على حسب آجال القرض، ففي الآجال الطويلة عادة تطالب البنوك برهن الأصول الثابتة كالعقارات والسكنات والمباني..¹

ثانياً: أنواع الضمانات:

تختلف الضمانات حسب اختلاف نوع القروض الممنوحة وحسب اختلاف نوع المتعاملين:

¹ بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، " الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص03.

- بالنسبة للقروض قصيرة الاجل:

الضمان المطلوب هو الضمان الشخصي والمتمثل في الكفالة، اتفاقية القرض، رهن الودائع وامضاء السندات والمحاصيل.

- بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل:

الضمان المطلوب هو الضمان الحقيقي، والمتمثل في رهن الحيازة على الممتلكات العقارية والمعدات والتأمينات الزراعية، وتتعلق ب تأمين العتاد الفلاحي والمخازن والإنتاج النباتي وتأمين المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، تأمين المواشي والدواجن وتأمين المخازن والمستودعات.¹

- الضمانات الشخصية:

وهي عبارة عن تعهد شخص طبيعي أو معنوي أو مجموعة من الأشخاص على تنفيذ التزامات المدين، في حالة عجزه عن تسديدها في الاجل المحدد الى الدائن وهو البنك، وما يميز هذه الضمانات هي سرعتها وسهولة وصفها، وعيها صعوبة تقييم ذمة الضامن والتأكد من أنه غير متعاقد بالتزامات أخرى من هذا النوع اتجاه دائنين آخرين، أو اذا كان هو أيضا مدين، وتكون هذه الضمانات إما على شكل كفالة أو ضمان احتياطي و الكفالة هنا هي تحمل مسؤولية الوفاء عندما يتورط المدين، أو لا يستطيع التسديد وقد تكون الكفالة بسيطة، بحيث يسأل فيها الكفيل وحده في حالة عدم التسديد من طرف المدين، أو قد تكون ثنائية بحيث من حق الدائن مطالبة أي من الاثنين المدين أو الكفيل، وتعتبر هذه المفضلة لدى البنك نظرا للتعاون بين الكفيل والمدين نسبيا لتسديد الدين.

¹ يحيوي نصيرة، مرجع سابق، ص 47.

أما الضمان الاحتياطي فهو ضمان لتسديد الدين يتعلق فقط بضمان تسديد الورقة التجارية عند تاريخ استحقاقها، وهو يشبه عقد الكفالة، وهو تعهد مقدم من طرف شخص موقع على الورقة التجارية ويسمى ضمان الوفاء يلتزم بتسديدها.

و الضمانات الحقيقية هي عبارة عن أشياء لها قيمة مثل العقارات أو سلع أو تجهيزات...، تعطى للبنك كرهن، وتوضع تحت تصرفه في حالة عجز المدين عن إرجاع الدين في وقته، و يجب على البنك مراعاة بعض الشروط عند استلامه لهذه الضمانات وهي:

. أن تكون للضمانات وثيقة قانونية تثبت حيازتها للمدين.

. أن تكون سهلة التقديم.

. أن يستطيع التنازل عليها بسهولة.¹

المطلب الثالث: تصنيفات القروض الفلاحية في الجزائر:

تعتبر القروض الفلاحية أبسط صور الائتمان الزراعي، بحيث تلجا مؤسسات التمويل الفلاحي لتصنيفها لكي توفر المعلومات والبيانات التي تعكس طبيعة وعمل المؤسسة المقرضة بصورة منظمة، وإظهار مظاهر القوة والضعف فيها، وهذه تعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الصائب والتخطيط السليم لعمل المؤسسة المقرضة، عل المدى البعيد والقريب، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:

أولاً: تصنيف القروض حسب استعمالاتها الرئيسية:

يمكن تصنيف القروض تبعاً لهذا التصنيف الى نوعين:

¹ المرجع نفسه، ص43.

- القروض الإنتاجية: وهي قروض لزيادة التكوين الرأسمالي الفلاحي، لزيادة القدرة الإنتاجية للمزارعين وتوفير التجهيزات اللازمة للعمل الزراعي والموسمي وشراء البذور والأسمدة...
- قروض التعاونيات الفلاحية: وتعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمزارع في موسم الإنتاج وقبل الجني ونفقات المخزون.¹

ثانيا: التصنيف حسب آجال القروض:

ويعد هذا التصنيف الأكثر شيوعا، وهو يقسم القروض حسب آجالها وحسب الفترة الزمنية بين تاريخ صرف القرض وتاريخ استحقاق آخر أقساطه، وتقسم القروض هنا الى ثلاث أنواع:

- قروض قصيرة الأجل: وتسمى القروض الموسمية وقروض الاستغلال، وتمنح للمزارعين لمد احتياجاتهم الزراعية الموسمية، كالأسمدة والبذور وأجور العمال والحرث والري...، ويتراوح أجل هذا القرض من سنة الى سنتين.
- القروض المتوسطة الأجل: وهي التي تمول الفلاحين في المنتوجات التي تعطي انتاجها خلال فترة زمنية متوسطة، بحيث مدته أطول من المدة المحددة للقروض القصيرة الاجل، ولا تتجاوز المدى الأدنى المحددة للقروض طويلة الاجل، ويتراوح اجل هذه القروض في الغالب من سنتين ولا تتعدى السبع سنوات، وتصرف عادة لتحسين المزارع، وزراعة الأشجار المثمرة وللحصول على الآلات والمواشي...
- القروض طويلة الاجل: وهي القروض التي تعطي فترة زمنية تزيد عن الحد الأعلى للقروض المتوسطة الأجل وقد تصل الى عشرين سنة، وتصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها مبالغ كبيرة وقد تطول مدة الاستثمار فيها.²

¹ مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي في الجزائر، " المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية"-المجلد 05 العدد 01(2020)، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02-الجزائر، 2020/06/01، ص219.

² المرجع نفسه ص 223.

ثالثا: التصنيف حسب الأغراض والاهداف:

ويتم صرف هذه القروض حسب غايات استعمالها، وقد يكون من الصعب تطبيق هذا التصنيف لاختلاط الأغراض وندخلها في كثير من الأحيان، أو عند إعطاء القرض لعدة أغراض في آن واحد، ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها الى أقسام رئيسية، تعكس غرض النشاط الاقراضي، ومن ثم تقسيم الأقسام الرئيسية الى أقسام فرعية، وإعطاء بيانات ومبالغ كل قسم. ومن أهم تقسيماتها: القروض الاستهلاكية، القروض الإنتاجية، والقروض الاستثمارية.¹

ثالثا التصنيف حسب حجم القروض:

تصنف القروض حسب أحجامها من اجل معرفة المعدل العام للقرض الواحد، وتحديد حجم القروض لكل الفئات، ان كانوا من الصغار أو المتوسطين أو الكبار، وقد يختلف هذا من بلد الى آخر، ومن منطقة الى أخرى، ومن وقت الى اخر في نفس البلد أيضا ويقصد بحجم القرض هو قيمة القرض بالوحدات التقنية الصادر بها في الدولة، فهو يساعد في دراسة حركة الإقراض للمقرض من حيث كمية القروض الممنوحة لكل فئة من فئات التصنيف.

رابعا: التصنيف حسب حجم الحيازة الزراعية:

وهذا التصنيف يكمل التصنيف السابق من حيث أنه يعمل على اظهار حجم المستفيدين سواء كانوا من كبار الفلاحين أو من صغارهم، وعادة يحدد في ضوء الحيازة الزراعية التي يملكها الفلاحين.

خامسا: التصنيف حسب نوع الضمانات المقدمة للبنك:

¹ فوزي محيريق، عائشة لمحنط، أثر التمويل المصرفي في النمو الزراعي بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016، "مجلة مجاميع المعرفة"، المجلد 06، العدد 02 لشهر أفريل 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، ص61.

وهو تصنيف القروض حسب نوع الضمانات المقدمة من طرف المقترض، لتأمين القرض وضمان تسديده، وتقسم الى ما يلي:

- قروض غير مضمونة: وتكون عادة غير مضمونة بقرض مادي ملموس، وقد تكون مكفولة بكفالة شخصية فقط، وخاصة القروض القصيرة الاجل، مثل قرض الرفيق...
- قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون مضمونة برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات، أو الذهب أو بعض الأجهزة...، وهذا يسمى بالرهن الحيازي.
- قروض مضمونة بأموال غير منقولة: كما تسمى أحيانا بالقروض العقارية، فهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثمانية مثل الأراضي والعقارات...¹

سادسا: التصنيف حسب الإنتاج

ويعتبر هذا التصنيف من أعقد وأصعب أنواع التصنيف تطبيقا، ويقوم على أساس تقسيم القروض الفلاحية حسب انتاجيتها أو حسب ما يتوقع إنتاجها مستقبلا، ويركز هذا التصنيف على النتائج التي يحتمل الوصول اليها نتيجة لاستثمارات القروض الفلاحية، وتصنف القروض لهذه الغاية الى أنواع:

- القروض الإيجابية: وهي التي تكون آثارها إيجابية على العمل والإنتاج المزرعي بشكل مؤكد، وتعطي نتيجة لذلك رغم كل الظروف مردودات جيدة.
- القروض السلبية: وهي قروض قد يؤدي استعمالها الى حدوث آثار سلبية وإلحاق خسائر بالمزارع، مثل القروض التي تعطى للفلاحين للدخول في مخاطرة إنتاجية حسب رغبتهم، والتوسيع أكثر من طاقتهم ومقدرتهم المالية والإدارية.

¹ مازة عبله، مرجع سابق، ص 224.

- القروض الحياضية: وتشمل تلك التي يجري تجديدها لعدم تسديدها في تواريخ الاستحقاق، وهي تحافظ على أوضاع الفلاح أو المزارع كما هي دون تحقيق أي زيادة في إنتاجه ولا خسارة أو مديونية.

المبحث الثالث: صيغ القروض المقدمة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر

سنحاول دراسة صيغ وأنماط الإقراض الفلاحي في الجزائر، من خلال مطلبين في شكلين هما القروض البنكية المباشرة والموجهة من القطاع الوصي وزارة الفلاحة، أو الحكومة عبر البنوك والمصارف، أما الشكل الثاني فهو عبر وكالات الدعم المتعددة.

المطلب الأول: القروض البنكية الموجهة والمباشرة

ان أهم صيغتين تطرقت بهما الحكومة الجزائرية عبر وزارة الفلاحة بالتنسيق مع البنوك الى جموع الفلاحين من مختلف الشعب الفلاحية والزراعية، ألا وهما قرض التحدي وقرض الرفيق.

أولا قرض التحدي:

هو قرض مخصص لاستثمار، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويتكفل بتوفير القرض عبر جميع فروع، و بتوفير القروض عبر جميع فروع بمجرد استكمال الفلاح صاحب الطلب الشروط المطلوبة، وذلك في إطار إنشاء مزارع جديدة لتربية المواشي، بالإضافة الى الفلاحين في الإطار الخاص بالمستثمرات والتعاونيات الخاصة، والمؤسسات التي تنشط في إطار الفلاحة وتربية الحيوانات، وهذا القرض يمكن أن يكون متوسط الأجل الى غاية 7 سنوات أو 15 سنة، ومعدلات الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات الثلاث الأولى.¹

وهذا يساعد على الاستصلاح والتنمية الفلاحية والحفاظ على الأرض وحمايتها وإخصابها،

¹ زكريا جرفي، مرجع سابق، ص 100.

- المجالات التي يغطيها القرض لتمويل الفلاحين:
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.
- إنشاء مستثمرات ومزارع متوسطة وصغيرة.
- تحسين نظام الري أي تدعيم كفاءة استخدام المياه، وشراء المعدات الفلاحية في إطار قرض الائتمان، بالإضافة الى البناء، وإعادة التأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين، وإعادة تعمير الإسطبلات والبيوت البلاستيكية.
- انشاء أبنية التخزين والتحويل والتعبئة.
- حماية وتطوير التراث الجيني للحيوان والنبات.¹
- هناك نوعين من قرض التحدي، وهما قرض التحدي وقرض التحدي الفدرالي، والفرق بينهما أن الأول موجه لشخص طبيعي (فرد)، أما الثاني موجه لشخص معنوي (مؤسسة)، حيث أن قيمة مبلغ القرض لكل من النوعين تتراوح ما بين 1 000 000 دج حد أدنى، و200 000 000 دج كحد أعلى، سواء كان قرض متوسط أو طويل الأجل، ويتوجب أن تكون المساهمة الشخصية لطالب القرض 10 % للمستثمرة، التي نقل مساحتها أو تساوي 10 هكتار، و20% اذا كانت تزيد عن 10 هكتار²

ثانيا: قرض الرفيق الفلاحي

هو قرض فلاحي موسمي موجه للفلاحين، من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة بعث قرض بنكي جديد تحت اسم قرض الرفيق في 10

¹ مأخوذ من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يوم 03 ماي 2021، <http://Madrp.gov.dz>.

² عبد الرؤوف نزار، قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص ادارة مالية"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2019، ص21.

أوت 2008، ونص عليه القانون التكميلي لميزانية 2008، ويمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.

ومن مميزات قرض الرفيق، تتحمل الفوائد كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي الفوائد 0 بالمئة، وهو ما يتناسب مع خلفية وعقلية الفلاح الجزائري، لكن ما يعاب على هذا القرض ان مدة القرض لا تزيد عن سنة واحدة، ويسمح بتمويل الأصناف التالية: فلاحون، مربون، بشكل فردي أو منظم عن طريق التعاونيات، تجمعات، جمعيات، أو فدراليات، ووحدات المصالح الفلاحية، ومخزني المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، من اجل الحصول على بذور البطاطا والأدوية والأعلاف والأسمدة.¹

- المجالات التي يغطيها القرض لتمويل الفلاحين:
 - اقتناء المواد الأساسية مثل البذور والشتلات والمبيدات والأسمدة.
 - اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية لكل الأنواع، ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.
 - اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام المراقبة للمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.²
- مزايا الاستفادة من قرض الرفيق للتمويل الفلاحي:
 - كل مستفيد من القرض يسدد الدين بعد مهلة سنة، ويستفيد من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد، وله الحق من الاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

¹ سفيان حنان، مرجع سابق، ص 167.

² مأخوذ من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يوم 03 ماي 2021، <http://Madrp.gov.dz>.

- كل مستفيد من القرض لا يستطيع التسديد بعد مهلة سنة، تمدد له مهلة ب06 أشهر في حال تعرضه لظروف قاهرة، لكن يفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، ويفقد إمكانية الاستفادة من قرض آخر.

المطلب الثاني: التمويل الغير مباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية

لقد تم انشاء العديد من الوكالات والصناديق الوجهة للشباب لبعث مشاريع في مختلف المجالات، خاصة قطاع الفلاحة الذي يراهن عليه الجميع للخروج من تبعية المحروقات.

أولاً: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej)

التعريف بها: وهي هيئة عمومية أنشئت في عام 1997، مهامها تشجيع ودعم إنشاء المؤسسات، وهذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) سنة، والحامل لأفكار لمشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات ودخول عالم الشغل، ومن أهدافها الأساسية نجد:

- تشجيع الشباب أصحاب المبادرات.
 - تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية الى ترقية تشغيل الشباب.¹
- يضمن هذا الجهاز عملية المرافقة من طلب القرض الى مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، ويعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها 10 ملايين دينار، وأنشأ الجهاز للدعم على الأساس التالي:

- يتمثل القرض على شكل هبة من 28 الى 29 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع.

¹ حجاب عيسى، السبتي وسيلة، " آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص07.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

- التخفيض في الضرائب البنكية.

• مزايا التمويل:

يستفيد الفلاح أو الشاب بصفة عامة من المزايا الضريبية المتمثلة في إعفاءات ضريبة و القيمة المضافة، وتخفيض التعريفات قيد الانشاء والاعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال ومرحلة الإنتاج، وهو عكس ما نجده في برامج الامتياز الفلاحي، بحيث يتحمل صاحب الامتياز الضرائب والرسوم والمصاريف، يمكن أن يعترضها طيلة مدة الاستفادة من الامتياز.

• كيفية التمويل:

للاستفادة من قرض هذا الجهاز، يجب توفر بعض الشروط في المستفيدين:

- أن يكون سن الشاب بين 19 و 35 سنة، ويمكن أن يصل الى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة، على أن يتعهد بتوفير ثلاث مناصب عمل دائمة، وأن يكون لديه تأهيل مهني أو ملكات معرفية معترف بها.

- أن يقدم نسبة مساهمة شخصية من أمواله الخاصة.

- أن يستفيد من تكوين قبل البداية في المشروع.

- أن لا يكون يشتغل في وظيفة مأجورة عند تقديم الطلب، شرط البطالة.

يتكون ملف مشروع الاستثمار من مزايا واعانات جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات،

لاسيما من طلب الاستفادة من امتيازات ومساعدات الدولة.

كما يستفيد الفلاح الطالب للدعم من مستشار مرافق يعينه الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

يتوفر البنك أو المؤسسة المعنية بمعالجة الملف ملف القرض في أجل أقصاه شهرين، ابتداء من تاريخ ايداعه لدى مصالحها، ويمكن للشباب أو الفلاح عند رفض ملفاتهم من قبل اللجنة أن يقدموا ملفات استثمار جديدة للجنة.

والنسبة لصيغة التمويل المنصوص عليها في اطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي لا تتجاوز كلفة الاستثمار عشرة (10) ملايين دينار¹، يتمثل في التمويل الثلاثي، فيضاف الى المساهمة الشخصية من قبل المستفيد قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وقرض من البنك بدون فائدة².

الجدول رقم 07: يوضح المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب القطاع الى غاية 2016

القطاع	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	مبلغ الإستثمار دج
الفلاحة	52367	14.4	187.659.017.228
الحرف	42513	11.7	109.205.095.478
البناء والأشغال العمومية	31864	8.7	119.623.718.654
المياه	541	0.1	3.166.713.960

¹ الوكالة الوطنية للنفايات، دليل إنشاء مؤسسة، وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ص08.

² بن بركة عبد الوهاب، حبه نجوى، " دور الأجهزة الحكومية في دعم الإستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، ص 07.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

107.706.475.303	6.6	23915	الصناعة
22.988.160.987	2.5	9081	الصيانة
7.388.160.987	0.3	1119	الصيد
21.123.343.895	2.5	9198	المهن الحرة
334.794.946.784	28.8	104947	الخدمات
33.760.568.849	3.7	13385	النقل بالمبردرات
145.557.153.559	15.5	56530	نقل البضائع
46.624.698.041	5.2	18985	نقل المسافرين
1.139.598.027.486	%100	364445	المجموع

المصدر: حجاب عيسى، السبتي وسيلة، " آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص09.

وقد تم تغيير تسمية الوكالة، وحملت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وذلك حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 20_399 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، والذي يعدل

ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها.¹

و فضلا عن مهامها المحددة قانونيا، فإن للوكالة عدة مهام جديدة، أهمها مصلحة المرافقة والمرافقة هنا تعني التوجيه والتكوين والرقابة والاصغاء والمساندة، والمراقبة والمتابعة، فالتوجيه هو نقطة اتصال بين الشاب والوكالة، وهنا الشاب يجد مكلف بالتوجيه، يرافقه ويشرح له كيفية إنشاء المؤسسة بكل تفاصيلها وشروط التأهيل حسب القوانين المعمول بها، ومن ثم يعرف الشاب أين يتجه وهل من حقه الاستفادة، وحتى ان كان لا يستفيد من هذه الوكالة، سيتم مساعدته للتوجيه الى الأجهزة الأخرى يستفيد منها، وبهذا عندما يأتي الشاب بفكرة تبدأ تتجسد الى واقع،

وبعد التوجيه، وعندما يستوفي الشروط، يتم التسجيل على مستوى المنصة الأرضية، ويستدعى من طرف المرافق على مستوى الوكالة ويخصص معه حصة فردية فيما يخص فكرة مشروعه، ويساعده في انشاء مخطط للمشروع، ويوجهه للتكوين وذلك على مستوى الوكالة من طرف مكون معتمد، وهو المكتب الدولي للعمل، يتمكن الشاب من خلال التكوين معرفة الجدوى الاقتصادية لمشروعه، ويكتسب معرفة لحتى ما بعد التمويل ويبعث فيه روح المقاولتيه، ويزيل الغموض للشباب في انشاء مشروعه.

و بعد التكوين، يذهب الشاب الى دراسة مشروعه من طرف اللجنة الولائية، ومن ثم ترافقه الوكالة في الإنشاء القانوني لمؤسسته، حسب طبيعة المشروع اذا كان حرفي أو فلاحي..، ثم تأتي مرحلة تمويل المشروع، ثم اقتناء العتاد، ثم دخول مرحلة الاستغلال، ومن ثم تدخل

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، وكالة أنساج تصبح رسميا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتيه، 01 ديسمبر 2020،

<https://www.aps.dz>

الوكالة في مرحلة المتابعة للمشروع الفعلية، ومراقبته ومساندة الشاب ومحاولة تذليل العقبات التي تواجه الشاب في المشروع¹

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

تعريفه: وهو عبارة عن هيئة حكومية أنشأت سنة 1994، لمساعدة الفئة التي فقدت عملها لأسباب اقتصادية، أو بشكل لا إرادي، لتسهيل إعادة الإدماج تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وذلك عبر طرق البحث الفعلي، عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل.

وتطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات الى جهاز حكومي لدعم الاستثمار في مختلف المجالات والقطاعات، خاصة الفلاحة وهو ما يتضح من خلال مهامه وهي كالاتي:

- المساعدة في البحث على الشغل.
- دعم العمل الحر.²
- الامتيازات المالية للفلاح طالب التمويل:

بالنسبة للفلاح الصيغة الوحيدة للتمويل حسب هذا الجهاز هي الصيغة الثلاثية الأطراف، ويغطي الجزء الأكبر منها مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الفلاحية، ويتمتع الفلاحين الشباب المستفيدين من نشاطات الصندوق من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، مما يسهل على الفلاحين عبئ الضرائب...، وتصل نسبة التخلص الى 5% من الحقوق

¹ برنامج فضاء المقاولة، إذاعة الجزائر من الوادي في استضافة السيد عبد المجيد بشه، رئيس مصلحة المرافقة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولة بالوادي، يوم الأحد 18 أفريل 2021، على الساعة 08:45.

² حجاب عيسى، السبتى وسيلة، مرجع سابق، ص 13.

الجمركية على معدات التجهيز، سواء كانت مستوردة مثل عتاد السقي والحاصدات، او محلية الصنع كالجرارات وغيرها...

كما يستفيد الفلاح من الاعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة نشاطهم، والإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات الفلاحية الصغيرة في مرحلة الاستغلال.

وتتميز الامتيازات الجبائية للمؤسسة الفلاحية المصغرة على مدة 03 سنوات، بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاطات المهنية.
- التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات عند إنجاز المشروع وبعد إنشائه.¹
- إجراءات التمويل لدى الفلاح طالب التمويل:

يعرض الشباب مشاريعهم الاستثمارية أمام لجنة، وتقوم هذه اللجنة بدراسة وتكوين رأي حول ملاءمة استثمارية وتمويل المشروع الاستثماري، إن الملفات المقبولة من طرف اللجنة يتم بموجبها اعداد شهادة قابلية الاعتماد والتمويل في أجل لا يتعدى 03 أيام، تمنح من طرف الوكالة المحلية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وتسلم للمعني بالأمر.

وقد تم تعيين لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية بقرار من الوزير المكلف بالعمل والتشغيل لمدة 03 ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتتكون اللجنة من: ممثل عن الوالي

¹ بن بركة عبد الوهاب، حبه نجوى، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

وممثل عن مديرية التشغيل للولاية، وممثل عن فرع الولاية للمركز الوطني للسجل التجاري، ممثل عن مديرية ضرائب الولاية، رئيس الوكالة الولائية للتشغيل.

جدول رقم 08: يوضح المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** حسب القطاع من 2004 الى 2016:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة	المبالغ دج
النقل	58035	41.84%	14.721.081
الخدمات	30111	21.71%	10.655.190
الفلاحة والصيد البحري	17917	12.92%	7.139.546
الصناعة التقليدية	11886	8.57%	3.702.945
الصناعة	10740	7.74%	4.796.317
البناء والأشغال العمومية	8401	6.06%	3.442.568
المهن الحرة	831	0.60%	297.057
الصيانة	795	0.57%	224.956
المجموع	138716	100%	44.979.660

المصدر: تلي سيف الدين، تقييم دور هياكل التقييم والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة (ansej) و (CNAC) 2002-2016، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تمنراست، "مجلة آفاق العلمية، العدد 02-2019"، ص 311.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (أونجام):

- التعريف بها: تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والضمان الاجتماعي، وتعمل لتقديم القروض المصغرة كجزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة. وهذه الوكالة هدفها تعزيز قدرة الأفراد والسكان الى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال الى الاقتصاد السوقي بهذا المعنى.
- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في التمويل الفلاحي:
 - تسيير القرض وفق التشريع والتنظيم المعمول به.
 - تساهم في دعم شباب الريف في المناطق الجبلية والوعرة والنائية.
 - تشجع على العمل الحر كالعامل في البيت والحرف والمهن اللاحقة بالفلاحية.
 - دعم الفئات النسوية والمرأة في الفلاحة بالعتاد البسيط.
 - إبراز المنتجات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي، من السلع والخدمات المولدة للمداخل وتدعم وتوجه وترافق الفلاحين المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق بمرحلة متابعة الأنشطة المنجزة.
 - تكوين الفلاحين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في المجال التقني والفني
 - دعم تسويق منتجات الفلاحين البسطاء أصحاب القروض الصغيرة عن طريق تنظيم المعارض مثل مربّي النحل ومنتجي الزيوت والدجاج والأغنام وغيرها.¹
- طريقة التمويل:

¹ حجاب عيسى، السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 000 100 دج، وقد تصل الى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب، الى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج موجهة لخلق النشاطات، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئات معينة من المجتمع.¹

جدول رقم 09: يوضح أرقام التمويل من الوكالة حسب القطاعات حتى مارس 2021:

القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
الزراعة	127719	13.52
الصناعة الصغيرة جدا	375499	39.75
البناء والأشغال العمومية	82558	8.74
الخدمات	186840	19.78
الحرف	166061	17.58
التجارة	4942	0.52
الصيد	939	0.10
المجموع	944558	100

المصدر:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 03 ماي 2021، <https://www.angem.dz>

¹ الوكالة الوطنية للنفايات، دليل إنشاء مؤسسة، وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ص 09.

وتتمركز أغلب النشاطات المدعمة من طرف الوكالة، في تربية النحل وشراء الأغنام وكذلك شراء عتاد تربية الأبقار والبذور الزراعية، وأدوات الحرف الصناعية للفلاحة، كذلك تربية الماشية كتسمين الأبقار والأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل، وفلاحة الأرض بإنتاج البذور والفواكه والخضر بما فيها التجفيف والتخزين، ومشتلات الزهور ونباتات الزينة.

نلاحظ من خلال ما تطرقنا له في التمويل عبر وكالات وصناديق الدعم، أن القطاع الفلاحي غالبا يحتل المركز الثالث بعد الخدمات والنقل، وهذا يدل أن هناك اهتمام بالقطاع من جانب التمويل، ومنح القروض، إلا أن تصدر قطاع الخدمات والنقل في المراتب الأولى ذلك يعود الى سرعة العائد في هاذين القطاعين، وقلة المخاطر على عكس القطاع الفلاحي الذي يتأثر بعوامل كثيرة، منها المناخ وتدهور الأسعار، ومشاكل التسويق وقلة وكثرة الإنتاج..، لهذا يلجأ المستثمرين الى القطاعات الأقل مخاطرة والنشطة كالنقل والخدمات.

المبحث الرابع: تقييم سياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر:

المطلب الأول: دور وأهمية القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي:

ان التمويل البنكي بدوره يؤدي الى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، ويمكن أيضا عند الاستخدام الجيد للإئتمان الفلاحي رفع مستوى المعيشة، لينعكس بدوره على الرخاء الاقتصادي للمجتمع، وزيادة مدخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم. وزيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته، مما يدعم الاستقلال الغذائي، ومن ثم النهوض بالاقتصاد الوطني، وتتمثل مساهمة القروض الفلاحية عامة في:

- توسيع وتنمية القطاع الفلاحي، وتوفير مناصب عمل.
- زيادة الإنتاج وتوفير العمالة، ورفع مستوى الدخل بإعطاء الفلاحين فرصة استغلال أراضيهم على أحسن وجه، عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور، ومختلف الأسمدة والمبيدات والآلات الخاصة بعملية الحرث، و يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يتحصل عليها من مؤسسات التمويل أن يزيد من عدد الدورات الإنتاجية، ولا يبقى مكتوف الأيدي ويعتمد على إنتاج محصول واحد في السنة، الا أن استغلال الأرض في أكثر من دورة إنتاجية قد يعود على الفلاح بالفائدة من عدة نواحي، سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة زيادة الإنتاج أو عن طريق تعدد المنتجات، لأنه حتى وإن انخفض سعر منتج معين فإنه سيعوض هذا النقص في منتجات أخرى.
- يتطلب استغلال الأرض العمل الدائم من الفلاح، وهنا يلجأ الى البحث عن عمال لمساعدته، وهنا نجد أن التمويل يعمل على القضاء على البطالة.

- يؤدي زيادة دخل الفلاح الى زيادة انفاقه في مختلف المستويات، سواء كان خاص بالإنتاج أو بالاستهلاك، وهذا يؤدي الى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة، ويؤثر على باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى.¹

المطلب الثاني: معوقات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

سنحاول تفصيل معوقات ومشاكل عمليات التمويل الفلاحي على ثلاث مستويات، بعضها يتعلق بنوعية التمويل والبعض الآخر بسياسة الدولة في هذا الصدد، والمستوى الثالث يتعلق بالفلاح في حد ذاته:

- صغر حجم البنوك: على رغم تطور البنوك الجزائرية وزيادة رؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني فهي لا ترقى للمقارنة مع البنوك الأجنبية، مما أدى الى إعاقة ممارسة الإقراض في مجالات التمويل.
- الضعف في تقييم المخاطر: إن المصارف عند ممارستها لوظيفتها تتعرض الى مخاطر ترتبط بعمليات تمويل المشاريع الفلاحية والسيولة ومعدل الفائدة، مما يجعل أغلب البنوك تضعف في عمليات التمويل الفلاحي.
- وجود عدة مشاكل بيروقراطية: خاصة منها ثقل الإجراءات الإدارية، وتأخر الرد على طلبات التمويل أو رفضها دون الاعتماد على مبررات منطقية سواء إقتصادية أو مالية واضحة، حيث في معظم البنوك التجارية يتم التعامل بأدوات التمويل التقليدية ووسائل الدفع التقليدية.

مشاكل تتعلق بسياسات الدولة:

¹ يحيوي نصيرة، مرجع سابق، ص 48.

- غياب التنسيق والتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة يعني نقص الإنتاج الصناعي الفلاحي

- الاعتماد الكلي على خزانة الدولة كممول وحيد للقطاع الفلاحي.
- حالة التشعب في بعض الشعب وتضارب السياسات الحكومية.
- عدم ملائمة بعض القروض لنوعية الشعب المرغوب في استثمارها.

مشاكل تتعلق بالفلاح طالب التمويل

- غياب ثقافة التأمين الفلاحي وسياسات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية ، لأن سياسة الاستيراد والتصدير تعد من العوامل الهامة في تحديد رغبة الفلاح طالب التمويل.
- غياب التكوين والتأهيل والكفاءة للفلاحين طالبي التمويل في التكوين المختص بقطاع الفلاحة في الجزائر.

- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة، وتعتبر من أخطر المشاكل التي يتعرض لها مجال التمويل الفلاحي عامة والبنوك خاصة وهو عدم احترام الآجال المحددة لتسديد القرض أو الامتناع عن التسديد لأسباب عديدة منها افلاس الفلاح أو فشل المشروع أو الاتكالية على دعم الدولة.

- الحرج الذي يقع فيه الفلاح طالب التمويل فيما يتعلق بنسب الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك حيث يرفض أغلب الفلاحين التورط في قروض و تمويلات ربوية.¹

¹ بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، مرجع سابق، ص 15.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر اللجوء الى طلب القروض أحيانا السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع للتمويل، وهذا نظرا لعجز أو عدم قدرة التمويل الذاتي على تغطية كل متطلبات الاستثمار والإنتاج والتسويق.

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أهم مصادر التمويل الفلاحي الخارجي في الجزائر، والتطرق إلى الائتمان الفلاحي وأنواع القروض الفلاحية المقدمة من طرف البنوك والدولة، والصناديق التي أنشأتها هذه الأخيرة لدعم وتمويل الفلاحة في الجزائر، وهذا بعد كل الإصلاحات التي لم تحقق المردودية المنتظرة، وبقيت الدولة تعاني من التبعية الغذائية، فواصلت هذه الأخيرة في رفع التحدي، ووضعت سياسة جديدة وهي سياسة التجديد الريفي، والتي تهدف إلى تحديد الرؤية اتجاه العالم الذي يفسر ويرسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية قوية، حيث تلقى الدعم الفلاحي أهمية بالغة ومبالغ ضخمة خصصت له، وجاء كل هذا تحت مسمى برنامج الانعاش الاقتصادي الوطني.

ومن أهم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي تلك الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي نخص بالذكر منها "قرض التحدي"، والذي سنتطرق له في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي-دراسة حالة

تمهيد:

بعد دراستنا في الفصلين السابقين المفاهيم المتعلقة بكل من القطاع الزراعي وواقع تمويله في الجزائر، وفي إطار التناسق بين النظري والتطبيق في المعلومات، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع.

لذلك قمنا بدراسة حالة ولاية الوادي، فقمنا بزيارة مديرية المصالح الفلاحية بالولاية للاطلاع على نتائج الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي، كما قمنا بزيارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي "388"، من أجل توضيح أهم الطرق المستعملة من طرف بنك BADR لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، تم الاعتماد على عدة طرق لدراسة الجانب التطبيقي، منها: المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة، إضافة إلى اعتمادنا على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة، وكذلك مقابلة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بالوادي مع المكلف بالإحصاء على مستوى الوكالة.

وانطلاقا من هذه الدراسة الميدانية، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن قطاع الفلاحة بالوادي.

المبحث الثاني: جهود الدولة لتنمية القطاع الفلاحي بولاية الوادي.

المبحث الثالث: تقديم مثال لطلب قرض عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي
"388".

المبحث الأول: لمحة عن قطاع الفلاحة بالوادي

المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة بالولاية في الامن الغذائي

تعتبر ولاية الوادي قطب فلاحي بامتياز، من خلال المنتجات المعروفة خاصة منها البطاطس، حيث تحتل ولاية الوادي المرتبة الأولى انتاجا لهذه المادة الاستراتيجية لمائدة المواطن حوالي انتاج 12 مليون قنطار سنويا وخلال فترة أكثر من ستة أشهر من العام، وهذا منتج استراتيجي للمواطن البسيط، ويوجد منتجات استراتيجية أخرى مثل التمر حيث يوجد بالولاية ثروة حوالي أربعة ملايين نخلة، وهي ثروة تدخل مدخول لأبأس به للولاية، ومنتجات أخرى مثل الثوم والبصل، وهي كلها منتجات استراتيجية للمائدة الجزائرية وللمواطن البسيط، ويوجد منتجات أخرى صناعية مثل منتج الفول السوداني، الذي تحتل في انتاجه الولاية المرتبة الأولى كذلك، وهذه الزراعة ربما ستوفر آفاق أخرى للولاية، وتطوير الفلاحة بولاية الوادي، سيكون بمجهود الفلاحين الكبير، كما يوجد انتاج حيواني جد معتبر من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض، وكل هذا بفضل مجهودات الفلاحين من جهة، وبفضل الدولة التي رافقت هذه التنمية وهذه الديناميكية بمختلف التجهيزات وتنظيمات الدعم والمراقبة المالية والتقنية في جميع الشعب بدون استثناء.¹

¹ كلمة السيد دربالي عيسى مدير المصالح الفلاحية في حوار مع إذاعة الجديد، فيديو منشور على صفحة إذاعة الجديد على موقع فيسبوك بتاريخ 07 جوان 2020.

الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي

وفيما يلي جدول رقم 10: يوضح أهم المحاصيل التي شهدت انتاج وفير في السنوات الأخيرة في ولاية الوادي:

الوحدة: قنطار

السنة	البطاطس	الطماطم	التمور	الحبوب
2015	10,890,000	1,023,000	2,474,000	488,000
2016	11,180,000	1,785,000	2,533,100	528,800
2017	11,530,000	2,170,000	2,624,400	570,000
2018	11,360,000	2,163,100	2,731,200	302,880
2019	12,140,000	2,398,000	2,752,100	302,440
2020	11,965,000	2,675,000	2,775,500	232,720

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انتاج وفير للمحاصيل الأساسية التي تشتهر بها ولاية الوادي، خاصة في السنوات الخمس الأخيرة، فإنتاج البطاطا يقارب الـ 12 مليون قنطار وهي تحتل مساحة 37 ألف هكتار من المساحة الحقلية، حسب معلومات حصلنا عليها من مديرية المصالح الفلاحية بالوادي.

كما تنتج ولاية الوادي ما يعادل 2.7 مليون قنطار من الطماطم، التي تحتل مساحة 3925 هكتار، حسب إحصائيات مديرية الفلاحة لسنة 2020، وتنتج أيضا 2.7 مليون قنطار من التمر، نظرا لتعداد النخيل المعتبر حوالي 4 ملايين نخلة، ونلاحظ أن الإنتاج في كل المحاصيل في تزايد مستمر خاصة منتوج الطماطم والتمر، كما عرفت الولاية التقاته لمادة

الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي

الحبوب خاصة في السنوات القليلة الماضية، لكن تناقص انتاجها بسبب مشاكل التسويق وقلة مردود المحصول، ونظرا لأنه يتطلب مساحات كبيرة حسب تعبير الفلاحين.

كما تزخر الولاية بالعديد من المنتجات الأخرى كالثوم والبصل والمحاصيل الحقلية كالبطيخ بأنواعه ...، حيث تحتل المركز الثاني وطنيا بعد ميلة في انتاج الثوم بإنتاج 300 ألف قنطار سنة 2020، وفيما يلي جدول يوضح كمية الإنتاج في ولاية الوادي للسنوات 2020/2015 (الوحدة قنطار).

السنة	الثوم	البصل	المحاصيل الحقلية
2015	42,000	396,000	14,100,000
2016	50,000	417,000	15,217,400
2017	60,000	465,000	16,131,000
2018	180,000	446,250	16,214,813
2019	284,000	600,000	17,431,796
2020	300,000	726,000	17,554,923

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية

المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

نلاحظ تزايدا مستمرا في الإنتاج خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهذا يدل أن الولاية في تطور مستمر في هذا المجال وتهتم بالفلاحة وبتنوع المنتجات، ولا تعتمد فقط على المنتجات القديمة التي كانت تشتهر بها الولاية كالبطاطا والتمور.

الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي

كما تنتج ولاية الوادي كميات معتبرة من الخضر والفواكه على اختلاف أنواعها، وحتى مادة الزيتون، والجدول التالي يوضح كمية الإنتاج خلال السنوات الأخيرة من هذه المحاصيل:

جدول يوضح انتاج الخضر والفواكه ومنتوج الزيتون خلال فترة 2020/2015:

السنة	الخضر	الفواكه	الزيتون
2015	17,541,000	78,000	18,000
2016	18,950,000	58,960	42,000
2017	19,947,000	61,330	43,200
2018	19,904,253	62,530	45,120
2019	21,237,750	62,990	46,320
2020	21,279,770	62,940	47,280

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج دائما في تزايد خاصة في إنتاج الخضراوات، وهي مواد غذائية استراتيجية هامة لا يستغنى عنها المواطن، فحققت خلال سنتي 2019 و 2020 إنتاج 21 مليون قنطار حسب ما أفادتنا به مديرية المصالح الفلاحية، مع وجود إنتاج معتبر للفواكه والزيتون مع أنها منتوجات حديثة نوعا ما في المنطقة مقارنة بالولايات الأخرى، كما أن ظروف المنطقة لا تتناسب مع هذه المنتوجات مقارنة مع منتوجات أخرى.

كما تعمل الولاية على تطوير انتاج بعض المنتوجات الصناعية، خاصة الأعلاف نظرا لمشكل نقص الأعلاف الذي يعاني منه مربو المواشي، والفلو السوداني والتبغ وغيرها من

الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي

المحاصيل التي تدخل في المجال الصناعي، والجدول التالي يوضح كمية الإنتاج المتحصل عليها من هذه المحاصيل في السنوات الأخيرة.

جدول رقم 11: يوضح كمية انتاج بعض المنتجات الصناعية بالوادي للفترة 2015-2020: (الوحدة قنطار)

السنة	المحاصيل الصناعية منها الفول السوداني	الأعلاف الصناعية	زيت الزيتون HL
2015	51,500	331,500	530
2016	90,720	479,020	1,840
2017	125,870	391,200	3,033
2018	140,910	406,800	3,200
2019	148,770	493,334	2,800
2020	149,125	457,282	2,850

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

من خلال الجدول يتبين أن ولاية الوادي حققت زيادة معتبرة في المحاصيل الصناعية، والتي تدخل في المجال الصناعي ، لذا يجب على الدولة الاهتمام بهذا الجانب بدعم إنشاء مؤسسات ومصانع التحويل والتكرير .

الفصل الثالث: التمويل الفلاحي في ولاية الوادي

لا يمكننا التحدث عن أمن غذائي دون التطرق للمنتوج الحيواني بكل أصنافه، سواء اللحوم الحمراء أو البيضاء، وأيضا مادة الحليب التي أحيانا تخلق أزمة عند قلة توفرها، فولاية الوادي لها نصيب في إنتاج هذه الأنواع.

جدول رقم 12: يوضح انتاج ولاية الوادي للحوم الحمراء والبيضاء والحليب للفترة 2015-2020:

السنة	اللحوم الحمراء بكل أصنافها	اللحوم البيضاء بكل أصنافها	الحليب بكل أنواعه (بقر ماعز ..) 103 L
2015	127,650	21,570	32,800
2016	148,780	38,815	33,800
2017	149,000	54,700	35,500
2018	152,600	63,188	33,400
2019	159,000	64,890	32,550
2020	149,300	71,062	32,900

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية

المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

نلاحظ من خلال الجدول أن ولاية الوادي تعرف تطورا ملحوظا في الإنتاج خاصة في اللحوم البيضاء، حيث شهدت ارتفاعا من 21 ألف قنطار سنة 2015 الى 71 ألف قنطار سنة 2020، وعرف انتاج الحليب ارتفاعا محسوسا، وكذلك اللحوم الحمراء غير أن هذه الشعب لا تنتج نسبة الاكتفاء الذاتي للولاية.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الفلاح في وادي سوف، خاصة مع تدهور أسعار بعض المنتجات بسبب كثرة الإنتاج وعدة عوامل أخرى كمشاكل التسويق وغيرها، بدأ الاتجاه الى الزراعات الأخرى وتجارب أخرى من بينها الفول السوداني، وهذا يدل أن الفلاح السوفي ذكي وله قابلية للتحويل، لأن الفول السوداني سهل التخزين ويبقى مخزن مدة أطول دون أن يتلف، وجرب الموز والقصب السكري، فهو يسعى دائما الى البحث عن الجديد ولكن يتطلب المساعدة من طرف الدولة، لأن هذا يدخل في الاقتصاد الوطني¹، كما أن الفلاح متعطش دائما للجديد، وهذا لا يكون الا بالبحث العلمي، وهذا من خلال الجهود التي تبذلها السلطات الفلاحية المحلية بالتنسيق مع الجامعة من خلال الملتقيات والدراسات والتجارب.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في ولاية الوادي في التشغيل

تعتبر الفلاحة بولاية الوادي النشاط الرئيس الذي يعتمد عليه سكان الولاية، إذ لا تكاد تجد أسرة ليس لها ارتباط بعالم الزراعة والفلاحة، وهذا التوجه نحو الأرض والفلاحة طبيعي جدا في ولاية لا يوجد فيها بنية صناعية كبيرة تذكر، ولا قطاع آخر يستطيع أن يمتص اليد العاملة من غير قطاع الفلاحة، ولطرق الزراعة هنا عوامل كثيرة تجعل من الفلاحة النشاط الرئيس في الولاية، كزراع البذور والتسميد والجني وغيرها، غير أن الفلاحين بمختلف مناطق الوادي لطالما يشتكوا من العراقيل والمشاكل الجمة التي حالت دون تطوير القطاع الزراعي

¹ أحمد عاشور، "الأمين العام للغرفة الفلاحية بولاية الوادي"، في استضافة لبرنامج الساعة المحلية على التلفزيون الجزائري، القناة الثالثة عنوان الحلقة: الفلاحة الصحراوية الثروة الواعدة، 17 ماي 2020.

بالمنطقة، نتيجة عدم مراعاة واقعهم المعيشي الصعب، مما أضحى يهدد حياة آلاف أشجار النخيل المثمر بسبب نقص الدعوم، وعدم مقدرة الفلاحين على توفير العناية اللازمة لها¹، فيحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأولى في التشغيل في الولاية، فقد بلغ عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي سنة 2020 حسب المعلومات التي تحصلنا عليها من مديرية المصالح الفلاحية 134300 نسمة، بعد أن كان 133300 في سنة 2019، بزيادة حوالي ألف نسمة تمتهن في هذا القطاع، وقد كان العدد في سنة 2014 يقدر بـ 89588² وخلال ست سنوات الأخيرة ارتفع عدد الممتهين لقطاع الفلاحة بـ 44712 نسمة، وفيما يلي جدول يوضح تعداد المشتغلين في قطاع الولاية في السنوات الأخيرة.

جدول رقم 13: يوضح عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة للفترة 2017 - 2020

السنة	العدد
2017	130,800
2018	132,640
2019	133,300
2020	134,300

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

¹ عازب الشيخ عادل، تطور القطاع الزراعي بالوادي مرهون بدعم الفلاحين في الأرياف والاهتمام بواقعهم المعيشي الصعب، 20/08/2008، مأخوذ من موقع <https://www.ennaharonline.com>

² جابر ريان، الزراعة في إقليم وادي سوف، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الأخوة منتوري-قسنطينة، قسم علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية"، قسم التهيئة العمرانية، ديسمبر 2015، ص38.

للإشارة هنا يبلغ عدد سكان الوادي حاليا حوالي 990000 نسمة حسب إحصاء 2013،¹ وهو العدد الإجمالي الذي يضم كل فئات المجتمع، 13.56 بالمئة من هذا العدد يعمل في القطاع الفلاحي.

لكن رغم كل الإمكانيات الباطنية والنتائج الإيجابية، إلا أن المنطقة لازالت حقيقة تحتاج لكثير من الدعم لمضاعفة منتوج هذا القطاع، خصوصا مع توفر الأرضية الخصبة، وذلك بسبب إهمال الدولة لواقع الفلاحين الذين يستثمرون في هذا القطاع بأموالهم وإمكانياتهم المحدودة، لكون غالبيتهم من الفقراء والمعوزين الذي لا يستطيعون إلا استصلاح قطع أرضية صغيرة فقط، خصوصا سكان الأرياف الذي يمتهون هذه الحرفة بنسبة كبيرة.

المطلب الثالث: مشكلات القطاع الفلاحي في ولاية الوادي

هناك العديد من النقائص يعاني منها قطاع الفلاحة في الوادي، تقف عائق أمام تحسين جودة الإنتاج وزيادته نذكر أهمها:²

- مشكل نقص اليد العاملة، رغم أن القطاع في الولاية أكبر مشغل للعمال، إلا أن الفلاحين يعانون من نقص اليد العاملة، خاصة في أوقات الزرع والجني وارتفاع أسعارها.
- عدم توفر مراكز وغرف التبريد، حيث تتواجد بالولاية حوالي 60 غرفة تبريد، وهذا لا يغطي المحاصيل كافة خاصة البطاطس وأن انتاجها حوالي 12 مليون قنطار.
- عدم توفر البنية الصناعية، وهذا ما يجعل الولاية تقتصر على الإنتاج والتجارة، لذا يجب الالتفات الى الصناعات التحويلية للاستفادة من فائض المنتج.

¹ مأخوذ من موقع مجلة وادي سوف، بتاريخ 06 ماي 2021، <https://m-ouad-souf.blogspot.com>

² زكريا جرفي، الناصر بوطيب، مرجع سابق، ص 99.

- الاستهلاك الغير عقلاني للماء، وهذا جراء وسائل السقي المستخدمة كالرش المحوري، مما يؤدي الى انخفاض منسوب المياه الجوفية وهذا يشكل خطر على مستقبل الفلاحة في الولاية.
- مشكل التسويق للمنتوجات سواء على الصعيد المحلي، أو التصدير للخارج يشكل عائقا كبيرا أمام الفلاحين لتسويق منتوجاتهم.
- نقص كبير في الخبرة التقنية، فرغم وفرة الإنتاج الا أنه مازال يفتقر الى الأساليب الحديثة في الإنتاج وفق المعايير العلمية، واستشارات المهندسين والمختصين والخبراء في مجال الأمراض وانتقاء البذور وغيرها.
- يعاني الفلاحون من ضعف شبكة الطرقات وانعدام المسالك.
- المشاكل الإدارية المتعلقة بالرخص وطلبات التزويد بالكهرباء، فهناك مئات الطلبات من أجل الربط بالكهرباء للمحيطات الفلاحية وحفر الابار لا تزال عالقة منذ سنوات.

المبحث الثاني: جهود الدولة لتنمية القطاع الفلاحي بولاية الوادي

المطلب الأول: تجسيد التمويل الفلاحي في ولاية الوادي

على رغم ما شاهدناه سابقا عن كمية الإنتاج في ولاية الوادي، إلا أن المساحة المستعملة للزراعة تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع المساحة الكلية الصالحة للزراعة، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 14: يوضح نسبة الأراضي المستغلة في الزراعة من الأراضي الكلية الصالحة للزراعة بولاية الوادي في السنوات الأخيرة فترة 2015-2020:

السنة	المساحة الكلية	المساحة المستغلة للزراعة
2015	1,600,000	90,000
2016	1,719,600	95,000
2017	1,768,900	100,000
2018	1,768,900	103,000
2019	1,768,900	105,500
2020	1,768,900	105,600

المصدر: مقابلة مع السيد أحمد مقيرحي رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.

نلاحظ من خلال الجدول أنه رغم تطور المساحة المستغلة في الزراعة كل سنة بشكل طفيف، إلا أن المساحة المزروعة حالية لا تمثل إلا نسبة 5.96% من المساحة الكلية الصالحة للزراعة، فكل الخيرات التي تنتجها ولاية الوادي وتغرق بها الأسواق الجزائرية تنتج في مساحة تقدر بحوالي 6 بالمئة من المساحة الصالحة للزراعة.

لهذا تسعى الدولة من خلال عدة برامج لتشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي، من خلال التمويل والقروض الفلاحية والدعم الفلاحي.

أولاً: القروض الفلاحية التي استفاد منها القطاع الفلاحي في الفترة الأخيرة في الوادي:

ولاية الوادي استفادة كغيرها من ولايات الوطن من منظومة التمويل، بنوعيه المباشر عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والغير مباشر الذي يكون عن طريق وكالات الدعم والتمويل المختصة، مثل وكالة لونساج أو ما تعرف حاليا بوكالة دعم وتنمية المقاولة بعد أن كان اسمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من ناحية التمويل الغير مباشر من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لونساج، فقد عرف القطاع في ولاية الوادي منذ سنة 2017 الى اليوم قبول حوالي 145 ملف، بقيمة مالية قدرة بحوالي 628.902.902.60 دج، حسب معلومات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي.

أما فيما يخص القروض المباشرة المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كقرض الرفيق وهو الغالب في القطاع الفلاحي، تم منذ سنة 2017 الى الوقت الحالي تم تقديم 11 ملف لقرض الرفيق، منها واحد أو اثنان قرض زراعي والبقية بغرض تصدير التمور.

بينما شهد الاستثمار الصناعي الفلاحي تقديم 07 ملفات بمبلغ مالي كلي قدر ب حوالي 224.629.730.23 دج.¹

¹ مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

ثانيا: الدعم الفلاحي بولاية الوادي:

تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية بتطوير الفلاحة الصحراوية، وتعليمات المدير العام الجهوي لمرافقة الفلاح، قامت شركة توزيع المعدات الفلاحية بالوادي سنة 2020 بتوزيع جرارات فلاحية مع مرفقاتها، وكانت حصة الوادي في عدد الجرارات هي 70 جرار و 12 آلة حصاد.

تتم الاستفادة عن طريق وضع ملف لدى المصالح الفلاحية، يتم دراسته عن طريق اللجنة التقنية لدراسة ملفات الدعم الفلاحي، وبعد الحصول على الموافقة يتجه الفلاح سواء بدفع المبلغ الشخصي للاستفادة من جرار...، أو عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق دعم الإيجار.¹

وفي هذه السنة 2021، وفي إطار دعم المستثمرات الفلاحية بولاية الوادي و تحقيق خارطة الطريق للقطاع الفلاحي 2020-2024، تمت دراسة عدة طلبات من طرف اللجنة التقنية الولائية، حيث مست دعم العتاد الفلاحي، وشملت الاستفادة من 24 جرار بجميع لواحقه، و 01 آلة حاصدة و تجديد 03 آلات حاصدة، كما تم الموافقة على استفادة 559 فلاح من الاسمدة الكيماوية المدعمة بمساحة 37000 هكتار مزروعة، الى جانب دعم تسعيرة الطاقة المستعملة في المجال الفلاحي لـ 302 فلاح بمساحة مدعمة 4700 هكتار.²

كما عملت السلطات المحلية في الولاية على فتح تعاونية للحبوب والبقول الجافة سنة 2016 لتعزز من قدراتها الإنتاجية، لأن المناطق التي عرفت انتاج هذه المنتوجات بكثرة في الحبوب

¹ كلمة السيد سمير بقاص " رئيس فرع شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية لإذاعة الوادي"، فيديو منشور على صفحة إذاعة الوادي على موقع فيسبوك بتاريخ 02 جوان 2020.

² مأخوذ من منشور لصفحة مديرية المصالحة الفلاحية بولاية الوادي على موقع فيسبوك بتاريخ 2021/04/22.

هي منطقة بنقشة والمناطق الحدودية، وهم بعيدين عن مناطق التجميع بالولاية، فتقوم بمرافقتهم لكي يدفعوا محصولهم دون عراقيل وصعوبات.¹

المطلب الثاني: آفاق الفلاحة في ولاية الوادي

لقد حققت ولاية الوادي تجارب لبعض أصناف من الزراعات الاستراتيجية، منها الشمندر السكري وقصب السكر التي جسدت بأقاليم فلاحية بولاية الوادي نتائج مشجعة، وقد بدأ إنتاج القصب السكري في الولاية كان أولا كبديل للأعلاف وكمسد للرياح، باعتبار المنطقة كثيرة الرياح القوية، وأشارت إلى إمكانية توفير هذه المنتجات محليا، وهذا يكون بمرافقة من المختصين في الفلاحة الصحراوية، لتحقيق اكتفاء ذاتي من مادة السكر ذات الاستهلاك الواسع وهو ما سيسمح آليا بتخفيض فاتورة الاستيراد.

وبينت بعض الدراسات في هذا الموضوع، أن زراعة 100 ألف هكتار من الشمندر السكري تضمن تحقيق حاجيات الجزائر سنويا من مادة السكر بإنتاج 2,12 مليون طن.

كما أن السلطات العليا في البلاد تولي عناية خاصة بعدما أثبتت نجاح زراعتها بمناطق الجنوب، نظرا لتوفرها على الخصائص الملائمة للزراعة، وهي التربة والماء والمناخ، فتعمل لتطوير إنتاج هذه المواد الاستراتيجية باعتبارها زراعات ستسمح بالقضاء أو التقليل من فاتورة استيراد مادة السكر، والتي بلغت سنة 2019 أزيد من 726 مليون دولار حسب الإحصائيات الرسمية لمديرية الدراسات والاستشراف بالجمارك.

كما أكدت الدراسات أن هذه الزراعة تتجح حتى بالأراضي ذات الملوحة العالية،

¹ كلمة السيد بكار غمام "رئيس الغرفة الفلاحية بولاية الوادي" عقب توزيع قرارات إستفادة من عتاد فلاحي على بعض فلاحي الولاية، فيديو منشور على صفحة إذاعة الوادي على موقع فيسبوك بتاريخ 02 جوان 2020.

وتحقق نتائج نمو باهرة في الأراضي الزراعية المهلكة والقديمة، مما سيساهم في تأهيل الأراضي الزراعية، وهذا يندرج ضمن الدورة الزراعية، وهو ما يدعى بتنشيط التربة من الناحية البيولوجية والقضاء على أمراض التربة، ويعتبر منتج اقتصادي للمياه.¹

المطلب الثالث: مساعي الدولة لتحقيق نهضة في الزراعة الصحراوية

تسعى الدولة الى تشجيع وتطوير الزراعة في ولاية الوادي وولايات الجنوب عامة، عبر عدة برامج من بينها برنامج اللقاءات عبر الولايات، وهذا مع رؤساء فروع الفلاحة و مع رؤساء الدوائر الفرعية للفلاحة لتجسيد خارطة طريق لوزارة الفلاحة 2020-2024، ولقد جسد لقاء سنة 2020 بولاية الوادي وهو لقاء تنسيقي حضره مدير حماية النباتات والمراقبة التقنية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك لتنمين الموارد البشرية والتي تمثل الاتصال الأولي بين الفلاح مع الإدارة، حيث تم التأكيد على لزوم سماع انشغالات كل الفلاحين، ونقص الإجراءات لتسهيل على الفلاح القيام بعملية الإنتاج، عبر هذه اللقاءات تأمل السلطات أن لا يكون للفلاح أي انشغال من غير الإنتاج، ويتلقى كل الحلول لمشاكله سوى على المستوى المحلي المباشر المتمثل في الدائرة، أو على المستوى الولائي أو حتى على المستوى المركزي اذا قدر الأمر، فحضر اللقاء كل الفاعلين والشركاء في المجال، وهي الغرفة الفلاحية واتحاد الفلاحين الجزائريين، و إدارات القطاع بما فيهم خاصة رؤساء الأقسام الفرعية، ورؤساء المصالح و بعض المنتجين خاصة في شعب البطاطس والطماطم، حيث كانت تعليمات الوزارة أن تكون خرجات ميدانية والتقرب أكثر من الفلاحين، لتنمين المنتج الوطني، لكي يعود بالفائدة على الوطن لتقليص الواردات وتشجيع الصادرات والتحول، ووضع برامج على

¹ أحمد علائي، "رئيس قسم العلوم الفلاحية بجامعة الوادي"، في استضافة لبرنامج الساعة المحلية على التلفزيون الجزائري القناة الثالثة، عنوان الحلقة: الفلاحة الصحراوية الثروة الواعدة، 17 ماي 2020.

آفاق 2024 ارتقت الوزارة على وضع مخطط إحصاء تمت الانطلاقة فيه من شهر مارس 2021، وذلك بالتعاون مع كل الفاعلين، وخاصة الغرفة الوطنية وجاء اللقاء بعدة توصيات أهمها:

- المرافقة الدائمة للفلاح
- التقليل من البيروقراطية وتدويل كل مشاكل الفلاحين، وفتح ورشات على المستوى المحلي لتغطية كل انشغالات الفلاحين، وبتدخل كل المعنيين سيسمح بتنمية الإنتاج وتوفير الإنتاج.¹

ويعتبر انشاء الديوان الوطني للفلاحة الصحراوية سنة 2020، هو أول استقطاب للمستثمرين، يقدم التسهيلات للمستثمر ويرافقه بناء على دفتر الشروط، وتشجيع الزراعات الصناعية ويقلص مدة الإجراءات الإدارية، لتحفيز المستثمرين لزيادة الاقبال على الاستثمار، وبوجوده هو ضمان للإنتاج وزيادة الإنتاج.

يسعى الديوان لتأطير الصناعات التحويلية للمستثمرين تقنيا بالشراكة مع الجامعة ويرافقها للتصدير أو التحويل.

كما أن الديوان سيستخدم التقنيات الحديثة لاقتصاد الماء واستغلال الطاقة الشمسية، والحفاظ على الثروات الباطنية، عصنة ومراقبة المنتجات الفلاحية التي أصبحت تمول كل الأسواق الجهوية والوطنية، وتغزو كل الولايات ويأتيها التجار من كل المناطق في الوطن.²

¹ كلمة مدير حماية النباتات والمراقبة التقنية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية خلال لقاء تنسيقي ترأسه من قاعة المحاضرات لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي في إطار تفعيل وتجسيد خريطة القطاع الفلاحي 2020-2024، فيديو منشور في موقع يوتيوب من طرف قناة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. MADR Algérie 2021/02/24.

² أحمد عاشور، "الأمين العام للغرفة الفلاحية بولاية الوادي"، في استضافة لبرنامج الساعة المحلية على التلفزيون الجزائري القناة الثالثة، عنوان الحلقة: الفلاحة الصحراوية الثروة الواعدة، 17 ماي 2020.

المبحث الثالث: تقديم مثال لطلب قرض عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي "388".

يتناول هذا المبحث تقديم عام لوكالة الوادي، بحيث نتطرق إلى تعريفها وأهدافها في
المطلب الأول، أما في المطلب الثاني والثالث سنتعرف على الخدمات التي تقدمها الوكالة
وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف الوكالة ووظائفها¹

1- تعريف الوكالة:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي / الرمز 388، تم إنشاؤه سنة 1982، بموجب
المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 وهي تابعة إداريا للمديرية الجهوية
بسكرة (gre 7) ، وهي مصنفة الوكالة الأولى من بين عشرة وكالات تابعة للمديرية
الجهوية، ويتعامل البنك مع العديد من العمليات المصرفية بالإضافة إلى تقديم قروض إلى
بعض المؤسسات، وذلك حسب المنطقة نظرا لوجود مؤسسات أخرى وهي مصنفة كالاتي

¹ مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

شكل 03: يوضح الوكالات التابعة للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة بولاية بسكرة:

وكالات ولاية بسكرة	وكالات ولاية الوادي
وكالة بسكرة 393	وكالة الوادي 388
وكالة سيدي عقبة 390	وكالة جامعة 391، وكالة المغير 392
وكالة طولقة 389	وكالة قمار 394
وكالة أولاد جلال 387	وكالة الدبيلة 395

المصدر: مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن بنك الفلاحة لديه وظيفتين:

- الأولى في كونه بنك ودائع وتوزيع ومنح القروض.

- الثانية في كونه بنك من أجل التنمية الريفية.

ولما يمكن القول أنه بنك أولي ذلك في:

- يقوم بكل العمليات المتعلقة بالقروض والتبادل والادخار.

- يقوم بفتح حساب للزبائن.

- يستقبل الإيداعات الادخار.

- يقوم بكل العمليات البنكية والمالية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.

كما يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته، أما من جهة التمويل فهو المكلف خصوصا في تمويل القطاع الفلاحي وكذا تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي بعد أن كان هذا المجال قبل 1982 محتكر من طرف البنك الوطني الجزائري.

البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من اجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة، تحدد نسبة الفائدة على القروض البنكية على أساس تعريفية محددة دوريا من طرف البنك. هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك التنمية المحلية.

الخدمات التي تقدمها الوكالة¹

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتقديم كل الخدمات البنكية، فهو يمنح امتيازات للمهن الفلاحية والريفية وذلك لحصولها على قروض أسهل ومن الخدمات الأساسية نذكر:

- تمويل القطاع الفلاحي.
- تقديم كل أنواع القروض (قروض الاستغلال الاستثمار، القرض الرفيق).
- تنفيذ كل العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها.
- استخراج بطاقة السحب.
- تحويل الأموال (صرفها) أي تحويل مبلغ مالي من عملة إلى عملة أخرى مثل: العمرة.
- استثمار الأموال في مشاريع تنمية مختلفة.
- تشجيع المهن الحرة (النشاطات التجارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- تمويل برامج التنمية الريفية.

¹ مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي 388:

تقسم المهام في الوكالة:¹

1. المدير: مهمته التوجيه، التنشيط، المراقبة، تنسيق نشاطات الفرع، تقسيم العمل بين مختلف

المصارف.

▪ السكرتارية (أمانة المديرية): تقوم بتنظيم وظائف المسؤول.

2. مكاتب الواجهة:

قطب العملاء: يتكون من المشرف، الاستقبال والتوجيه، إدارة حساب المستخدم (مكلف

بالزبائن).

قطب المعاملات: يتكون من رئيس المصلحة، الصندوق الرئيسي، الخدمة السريعة، محاسبة

المدفوعات.

3. مكاتب الخلفية: يتكون من المشرف عليها يقوم بالتوجيه، وظيفة الائتمان والقرض (دراسة

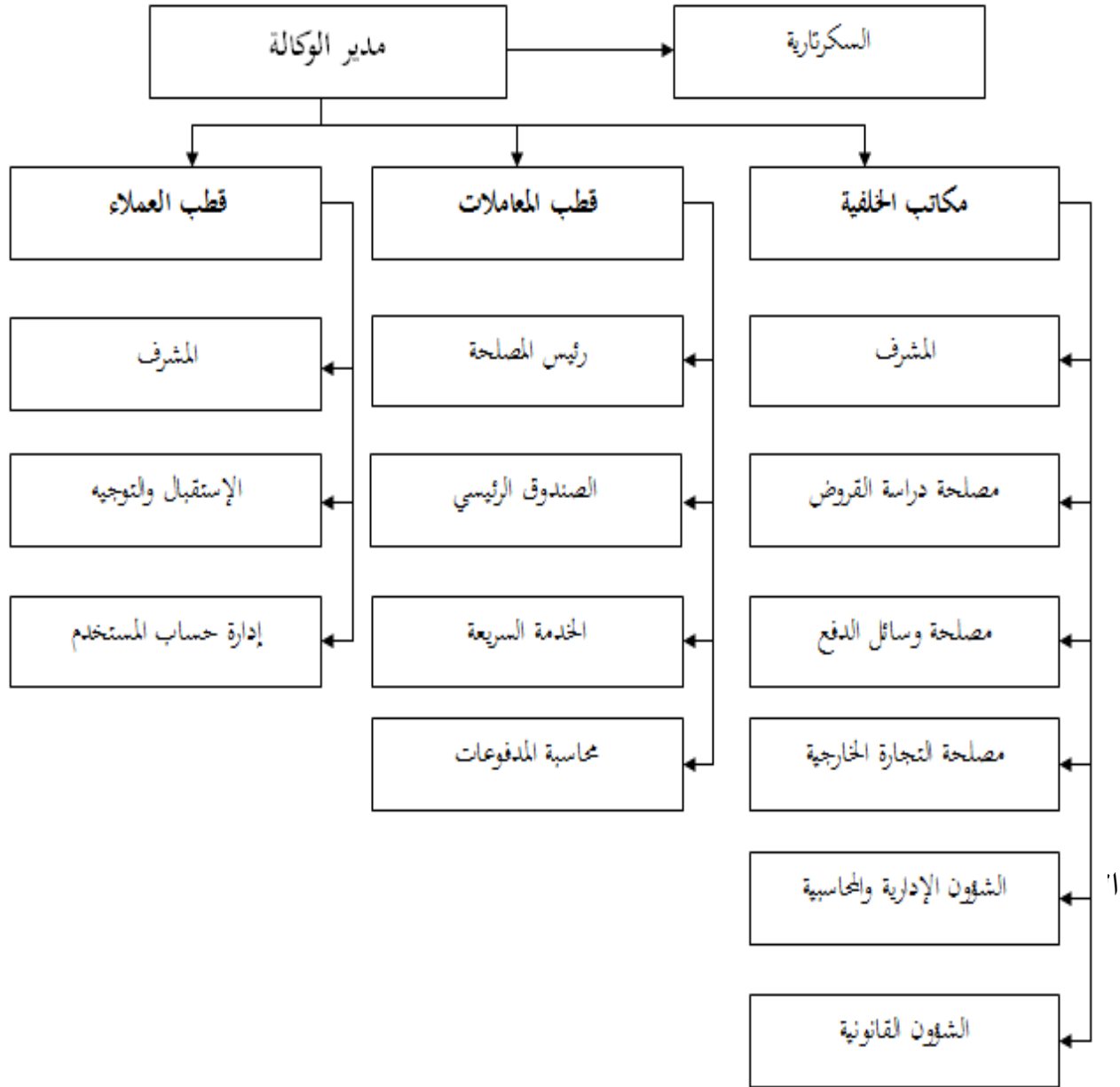
ملفات مصلحة القروض)، وظيفة التحويلات والتعويضات، وظيفة التجارة الخارجية،

وظيفة الشؤون الإدارية والمحاسبية، وظيفة الشؤون القانونية.

¹ مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال

الشكل التالي: الشكل 03: يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:



المصدر: مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لقرض التحدي.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم دراسة تطبيقية لقرض التحدي الممنوح من طرف وكالة الوادي،

إذ يتناول المطلب الأول تقديم طلب ملف قرض التحدي، والمطلب الثاني يتناول دراسة

المشروع، أما المطلب الثالث يوضح الدراسة المالية للمشروع.

أولاً: تقديم ملف طلب قرض التحدي.

1- **تعريف قرض التحدي:** هو قرض موجه للاستثمار المدعومة جزئياً، يمنح من أجل خلق

مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة

للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

2- الفئات المستهدفة من القرض:

■ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف

الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛

■ ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة

التابعة للأملاك الخاصة بالدولة؛

■ المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات

مكونة قانونياً؛

- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو توزيع المنتجات الفلاحية؛

- المزارع التجريبية والنموذجية.

3- المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:

أ. فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

- الصرف والتطهير؛
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة؛
- وضع مصدات الرياح؛
- التعديل؛
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛
- جلب الطاقة الكهربائية.

ب. عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛

- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، حفر الآبار؛
 - إنجاز أحواض لتخزين المياه؛
 - تجهيز مضخات المياه؛
 - إنشاء شبكات توزيع المياه؛
 - إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛
 - تصليح المضخات الموجهة للاستغلال الفلاحي.
- ج. وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية" بذور، نباتات، أسمدة ومنتجات فيزيوتقنية "؛
- الإنتاج الحيواني: منتجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهياكل الموجهة لتغذية الماشية؛
- قلع النباتات التي عمرت طويلا؛
- عمليات تطعيم النباتات؛
- اقتناء العتاد الفلاحي؛
- اقتناء وسائل النقل الخاصة؛

▪ اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

د. إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

▪ إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛

▪ إنجاز منشآت تخزين المنتجات الفلاحية؛

▪ بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي

والصناعات الغذائية.

ثانيا: محتوى ومميزات قرض التحدي (الملحق 1).

1-محتوى ملف القرض:

▪ طلب الحصول على قرض؛

▪ فاتورة شكلية؛

▪ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛

▪ شهادة الميلاد؛

▪ شهادة الإقامة؛

▪ شهادة أداء المستحقات؛

- مستخرج ضريبي؛
- شهادة من صندوق التأمين على الحوادث العمل؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- شهادة تخصص الزبون؛
- شهادة الخبرة الميدانية؛
- عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية؛
- إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- خمس ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج.

2-مميزات قرض التحدي:

2-1-قيمة قرض التحدي:

- القرض متوسط المدي: من 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج.
- القرض طويل المدي: 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج.

2-2-مدة التأجيل:

▪ القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين.

▪ القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات.

2-3-مدة القرض:

▪ القرض متوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات.

▪ القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة.

2-4-آجال الاستعمال:

▪ القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

▪ القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

2-5-المساهمة الشخصية:

▪ على الأقل 10% من قيمة المشروع المساحة أقل أو تساوي 10 هكتار.

▪ على الأقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتار.

2-6-نسبة الامتيازات/ نسبة الفوائد:

أ-القرض متوسط المدى 5.25% امتيازات على عاتق الزبون.

▪ 0 % بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى.

- 1 % بالنسبة السنة السادسة والسابعة.
- ب- القرض طويل المدى 5.25% امتيازات على عاتق الزبون.
- 0 % بالنسبة لسنوات الخمس الأولى.
- 1 % بالنسبة لسنة السادسة والسابعة.
- 3 % بالنسبة السنة الثامنة والتاسعة.
- ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة.

2-7- الضمانات والاحتياطات:

- رهن قانوني للأموال الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح؛ رهن قانوني للمستثمرات المتعلقة بالملكية الخاصة؛
- عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص.

المطلب الثالث: مثال لتقديم ملف مشروع.

1- دراسة طلب قرض التحدي:

السيد "م، أ" تقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي من أجل طلب قرض لاستثمار فلاحي لإنشاء مستثمرة فلاحية وجميع لوازمها.

معلومات عن طالب القرض:

▪ الطبيعة القانونية: شخص طبيعي.

▪ طبيعة الاستثمار: جديد.

تقديم ودراسة الملف:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولاً بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور سابقاً أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل استلام الملف (الملحق 2)، ورسالة قبول الملف (الملحق 3)، ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك ومكون على الأقل من المدير وموظفين من مصالح القروض والزبون لمعاينة مقر المشروع والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه (الملحق 4)، مع تسليم شيك أولي.

- ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة+ مشرف المكاتب الخلفية)، ويقوم الأخير بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى، ثم يعقد اجتماع لجنة القروض لإعداد المحضر والتوقيع عليه، ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض (الملحق 5).
- وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "م"، وسلمه إلى الممول لاقتناء العتاد، ثم يتم إعداد اتفاقية القرض (الملحق 6) توقع من طرف مدير الوكالة والزبون وتسجل في مصلحة الضرائب، بعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد أن العتاد موجود، ويحرر محضر آخر (الملحق 7)، وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض، وتكرر الزيارات بشكل دوري من أجل التحقق من تجسيد المشروع. ولكن يوافق البنك على منح القروض بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة، والضمانات المقدمة في هذا المشروع هي:
- رهن قانوني درجة أولى لذوي حقوق الامتياز لقطعة أرض فلاحية، مساحتها 50 هكتار تقيم من طرف خبير متعاقد مع البنك.
- الموافقة القبلية لتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية، وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70% من القروض المقدمة في حالة عدم التسديد (الملحق 8).

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال المعلومات التي اعطيت لنا من قبل مديرية المصالح الفلاحية تم التعرف أن ولاية الوادي تصدرت المراتب الأولى في انتاج العديد من المحاصيل الاستراتيجية الهامة، رغم قلة المساحة المستغلة في الزراعة والتي تمثل تقريبا مساحة 6% من المساحة الاجمالية الصالحة للزراعة، كما تم التعرف على طريقة منح القروض للمؤسسات على مستوى هذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أن المؤسسة طالبة القرض تقدم للبنك ملفا كاملا تطلب فيه الحصول على قرض، بحيث يجب أن تكون دراسة مختلفة شاملة الجوانب تستوفي كل العناصر (من وثائق مقدمة، جداول مالية، ميزانيات تقديرية، إضافة إلى زيارات ميدانية). من خلال مقابلتنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لاحظنا أن فيما يخص نظرة البنك لطبيعة النشاط الفلاحي فهي تتسم بالحذر والحيطه نظرا لخصوصية العمل الفلاحي، فهو يواجه عدة صعوبات بعضها طبيعي يتعلق بمخاطر تمويل الفلاحة من جفاف وأمراض وغياب سياسة سعرية تكفل تعويض الفلاحين ومداخلهم.

أما فيما يخص مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التنمية الفلاحية وهذا عن طريق القروض الممنوحة والمضافة إلى المساعدات المدعمة من طرف الدولة، فقد أبرز الدور الفعال للمجهودات الكبيرة التي يبذلها مسيرو وإطارات بنك الفلاحة من أجل إنشاء علاقة مع الزبائن تقوم على قواعد اقتصادية ومالية حديثة، يوجهوا عدة نصائح لهم ويحاولون

مساعدة الفلاح في الطالب للقرض بإقامة دراسة خبرة وتقديرات واقعية للمشروع تجنباً

للنزاعات القضائية التي تحصل في حالات عدم السداد وهكذا...

الاستنتاجات

نستنتج في الأخير أن:

القطاع الفلاحي يلعب دورا حيويا في النشاط الاقتصادي والمحلي والعالمي، فهو يعتبر الجهاز العصبي والقاعدة الأساسية لأي نظام اقتصادي، نظرا لعلاقته المباشرة مع باقي القطاعات، كما تعتبر عملية التمويل عن طريق القروض من الوسائل المناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك لأنها مملوءة بالمخاطر خاصة في المجال الفلاحي.

كما عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال عدة إصلاحات وهذا سعيًا من الدولة لتنميته والخروج من تبعية قطاع المحروقات من خلال العديد من المشاريع والخطط والاستراتيجيات لتتوج حديثًا بإنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعدة مؤسسات أخرى تعمل على احتضان مشاريع الشباب الطموح للاستثمار في هذا المجال مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لونساج والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1. إختبار صحة الفرضيات:

- تبين صحة الفرضية الأولى التي تنص على أهمية القطاع الفلاحة تكمن في كونه يعمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من البطالة.، فمن خلال دراستنا استنتجنا أن القطاع الفلاحي يساهم في إنتاج المواد الغذائية الأساسية لمائدة المواطن البسيط، ويساهم في تشغيل عدد معتبر من السكان.
- تم إثبات صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن الجزائر عرفت اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة لهذا القطاع، حيث تبين من

الدراسة النظرية أن الجزائر تعطي أهمية كبيرة لهذا للقطاع الفلاحي، وذلك من خلال الجهود التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع.

■ ثم إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن القروض الفلاحية في الجزائر أولا المباشرة المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية قامت بتمويل النشاطات الفلاحية بقروض عديدة أهمها: قرض الرفيق، قرض التحدي، وثانيا الغير مباشرة عن طريق الوكالات مثل وكالة دعم وتشغيل الشباب "لونساج" والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ساهمت في دعم وتمويل الفلاح والقطاع الفلاحي.

■ تبين صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي "388" يقوم بمعالجة طلب قرض التحدي على مراحل، وهي: دراسة وثائق ملف القرض المقدمة من طرف طالب الاستثمار، ثم دراسة نجاعة المشروع، وتليها الدراسة المالية للمشروع، حيث تبين من خلال زيارتنا للوكالة أن البنك قام بتقديم تسهيلات في منح القروض للفلاحين، ويتجنب البيروقراطية للحصول عليها من خلال القيام بالعديد من الدراسات للمشروع.

■ تبين صحة الفرضية الخامسة التي تنص على أن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر ساهم في السنوات الأخيرة بانتعاش هذا القطاع، حيث توصلنا من خلال دراستنا أن التمويل البنكي يعتبر من أهم العناصر لتطور النشاط الفلاحي في الجزائر وتنميته بشكل معتبر.

2. نتائج الدراسة:

- القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية ويساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام والتشغيل والتقليل من التبعية الغذائية.
- السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلي تقتقر للإرادة السياسية القوية فالبرامج التنموية أغلبها عرف تماطل من طرف السلطات المعنية في التطبيق الفعلي والجاد.
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.
- يتسم قطاع الفلاحة بتركز أغلب الأنشطة الزراعية لدى الفلاحين الريفيين الذين يمارسون هذه الحرفة بهدف سد إحتياجاتهم الضرورية وتأمين رغيف العيش، هؤلاء يمارسون مهنة الفلاحة بأساليب تقليدية مما يستقر عنه محدودية في السلع الزراعية من حيث الكمية والنوعية، لذا يجب من السلطات الالتفات الى التكوين الفلاحي بالتقنيات الحديثة.
- حرص ودقة البنوك في دراسة ملفات طلب القروض وعادة يطلب الضمانات لتقادي إجراءات عدم سداد الدين.
- يعد التمويل عن طريق البنوك آلية هامة لتمويل القطاع الزراعي.
- يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض للفلاحين والمستثمرين في مجال الفلاحة، سواء عن طريق القروض المقدمة مباشرة من طرف البنك أو التي تتوسط فيها وكالات الدعم المختلفة.

- رغم ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية ورأس مال بشري، وثروات نباتية وحيوانية لا يستهان بها إلا أن سوء استغلالها وضعف الإدارة في تحسين مردوديتها جعل الجزائر تلجأ للخارج دوماً لأجل توفير مستلزمات القطاع الفلاحي وترقيته والنهوض به؛
- لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.
- تنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار.
- ولاية الوادي تصدرت المراتب الأولى في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية رغم قساوة الظروف الطبيعية والمناخية.
- ضرورة الالتفات الى فلاحين ولاية الوادي خاصة الشباب وحاملي الشهادات وتشجيعهم على الاستثمار في قطاع الفلاحي لأنه قطاع اقتصادي هام ويعتبر بديل للتخلص من تبعية قطاع المحروقات.

3. التوصيات:

- توجيه وتكوين اطارات مؤهلين بالقطاع الفلاحي.
- ضرورة عمل البنوك بالشريعة الاسلامية خاصة القروض الفلاحية لان معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد خوفا من الوقوع في الحرام وهو الربا.
- تشجيع قيام الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الانتاج، من أجل تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة والصناعة.

- العمل على خلق المناخ المناسب للاستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص العقارات الفلاحية والبرامج التنموية عن طريق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذا السياسة التجديد الريفي.
- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات وذلك بشروط ميسرة؛
- منح إمتيازات وتفضيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع الفلاحي، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية، والسعي لتحقيق الإستقرار فيها لما له من أهمية في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات لهذا القطاع.
- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه... إلخ، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.
- تسهيل إجراءات الحصول على القرض الفلاحي للفلاحين في الأوقات المناسبة.
- ابراز أهمية القطاع الفلاحي الاقتصادية عن طريق الإعلام والتكوين والندوات والملتقيات.

4. آفاق البحث:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- مساهمة القروض الفلاحية في تسويق وتطوير المنتجات الفلاحية وتصديرها.
- واقع القروض الفلاحية في اهتمامات السياسة العامة.
- أثر الاستثمارات الفلاحية على التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

أ) - الكتب:

- محمد أمين الششتاوي، عماد يونس وهدان، الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشهر، جامعة بنها-مصر، قسم الاقتصاد الزراع، 2013.
- مبير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت إسكندر، مراجعة حسن زكي أحمد، دار القومية للطباعة والنشر. (دون تاريخ نشر).
- عيسى محمد الغزالي، المدير العام للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2003.
- الوكالة الوطنية للنفايات، دليل إنشاء مؤسسة، وزارة البيئة والطاقات المتجددة.

ب) - المجلات:

- محمد لمين علون، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، "مجلة نور للدراسات الاقتصادية"، العدد 03/2016، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر أثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015) "مجلة دفا تر اقتصادي"، 2018/12/12.
- فاروق أهنا ني، رابح لعروسي، استراتيجيية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحيية والريفيية، "مجلة العلوم القانونيية والسياسيية"، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.
- أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، "مجلة دراسا ت استراتيجيية"، العدد الواحد والعشرون.

- محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الإستثمارية العمومية، "المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية"، المركز الديمقراطي العربي-برلين ألمانيا، جانفي 2020.
- يحيوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، "المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس-الجزائر، (دون تاريخ نشر).
- مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي في الجزائر، "المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية" -المجلد 05 العدد 01(2020)، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02-الجزائر، 2020/06/01.
- زكريا جرفي، الناصر بوطيب، دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر- ولاية الوادي نموذجا، "مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة"، المجلد(02) العدد(02) 2019.
- فوزي محيريق، عائشة لمحنط، أثر التمويل المصرفي في النمو الزراعي بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016، "مجلة مجاميع المعرفة"، المجلد 06، العدد 02 لشهر أفريل 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.

ج- الأطروحات:

- مبارك فرج محمد أبو حربه، النمو الديمغرافي وتأثيره على التنمية الزراعية، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه"، تخصص جغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء- بمحافضة شبوة (اليمن)، 2014/2015.
- خميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال فترة 2000-2016، "أطروحة مقدمة

لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث "ميدان العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2018/2019.

- عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال فترة 1990-2016، دراسة حالة ولاية تيارت، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018.
- زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد مالي تطبيقي"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال فترة 2000-2016، "أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية تخصص دراسات مالية"، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2018/2019.

(د) - رسائل الماجستير:

- ماهر تحسين نايف صالح، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة فلسطين نموذجاً، "أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية"، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.

- سلطنة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج،" مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية"، قسم التهيئة العمرانية، 2005-2006.
 - أوشن فاروق، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة،" مذكرة متطلبة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، 2014/2015.
 - جابر ريان، الزراعة في إقليم وادي سوف،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الأخوة منتوري-قسنطينة، قسم علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية"، قسم التهيئة العمرانية، ديسمبر 2015.
- (هـ) - مذكرات الماستر:
- بن يمينة إيمان، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، "مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
 - عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة، " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير"، فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، 2016/2017
 - بن شيخ علي، بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات

- الدولية"، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2016/2015.
- أعموري كلثوم، بوشنة نادية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية (دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار)، "مذكرة متطلبة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، جامعة أحمد دراية-أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
 - معوش ايمان، بورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية"، جامعة آكلي محمد أولحاج-البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014.
 - العرابي مريم، ناسوا سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، من منظور موظفي الوكالة، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، شعبة اقتصاد، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016
 - إدريس تومي، تقييم أداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية بالجزائر للفترة 2001-2014، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود"، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014
 - دندن فتحي حسن، بن حمو عبد الله، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي"، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015

- بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عبان رمضان 462-البويرة، " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير"، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019/2018.

(و)- الملتقيات:

- بوعريوة ربيع، " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- محمد فرحي، محمد قويدري، " التنمية الاقتصادية في الإسلام؛ مفهومها، طبيعتها، أهدافها"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، يومي 3 و4 ديسمبر 2012
- بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
- حجاب عيسى، السبتي وسيلة، " آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06/07 ديسمبر 2017.

- بن بريكة عبد الوهاب، حبه نجوى، " دور الأجهزة الحكومية في دعم الإستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

(ز) - المقابلات:

- مقابلة مع السيد "أحمد مقيرحي" رئيس مصلحة الإحصاء على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي يوم 20 أفريل 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمكتبه.
- مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي 388، يوم الاثنين 10 ماي 2021، بمكتبه.

(ح) - الحصص الإذاعية والتلفزيونية:

- كلمة السيد سمير بقاص " رئيس فرع شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية " لإذاعة الوادي، فيديو منشور على صفحة إذاعة الوادي على موقع فيسبوك بتاريخ 02 جوان 2020..
- كلمة السيد بكار غمام "رئيس الغرفة الفلاحية بولاية الوادي" عقب توزيع قرارات إستفادة من عتاد فلاحى على بعض فلاحى الولاية، فيديو منشور على صفحة إذاعة الوادي على موقع فيسبوك بتاريخ 02 جوان 2020.
- أحمد علالي، "رئيس قسم العلوم الفلاحية بجامعة الوادي"، في استضافة لبرنامج الساعة المحلية على التلفزيون الجزائري القناة الثالثة، عنوان الحلقة : الفلاحة الصحراوية الثروة الواعدة، 17 ماي 2020.

- كلمة مدير حماية النباتات والمراقبة التقنية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية خلال لقاء تنسيقي ترأسه من قاعة المحاضرات لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي في إطار تفعيل وتجسيد خريطة القطاع الفلاحي 2020-2024، فيديو منشور في موقع يوتيوب من طرف قناة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. MADR Algérie 2021/02/24.
- أحمد عاشور، "الأمين العام للغرفة الفلاحية بولاية الوادي"، في استضافة لبرنامج الساعة المحلية على التلفزيون الجزائري القناة الثالثة، عنوان الحلقة: الفلاحة الصحراوية الثروة الواعدة، 17 ماي 2020.
- برنامج فضاء المقاولاتية، إذاعة الجزائر من الوادي في استضافة السيد " عبد المجيد بشه، رئيس مصلحة المرافقة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي"، يوم الأحد 18 أبريل 2021، على الساعة 08:45
- كلمة السيد " دربالي عيسى مدير المصالح الفلاحية في حوار مع إذاعة الجديد"، فيديو منشور على صفحة إذاعة الجديد على موقع فيسبوك بتاريخ 07 جوان 2020.

(خ) - المواقع الالكترونية:

- منشور لصفحة مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي على موقع فيسبوك بتاريخ 2021/04/22
- عازب الشيخ عادل، تطور القطاع الزراعي بالوادي مرهون بدعم الفلاحين في الأرياف والاهتمام بواقعهم المعيشي الصعب، 20/08/2008، مأخوذ من موقع <https://www.ennaharonline.com>
- بويبيه نبيل، السياسات الفلاحية في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (موقع الأستاذ نبيل بويبيه أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة سكيكدة على الأنترنت)، <https://sites.google.com/site/bouibia/agr>

- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية . <http://Madrp.gov.dz>
- وكالة الأنباء الجزائرية <https://www.aps.dz>
- مجلة وادي سوف، <https://m-ouad-souf.blogspot.com>

الملاحق

الملحق رقم 01: محتوى ومميزات قرض التحدي



بنك الزراعة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur : • Agriculture.

Population concernée :

- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :

- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

Personnes physiques/ morales :

- Demande de crédit,
- Extrait de naissance,
- Factures pro-format/ Devis,
- Situation fiscale,
- Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
- Acte de propriété ou de concession,
- Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
- Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
- Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
- Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
- Attestation de validation de projet validée.

Personnes morales :

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :

- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Registre de commerce,
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :	• CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole. • CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.	
Série du prêt :	• CMT : 379 : CMT ETTAHADI.	• CLT : 384 : CLT ETTAHADI.
Montant du prêt :	• CMT : Minimum : 1.000.000 DA. • CLT : Minimum : 1.000.000 DA.	- Maximum : 100.000.000 DA. - Maximum : 100.000.000 DA.
Pre/ durée du différé :	• CMT : 01 à 02 ans.	• CLT : 01 à 05 ans.
Durée du prêt :	• CMT : Minimum : 03 ans. • CLT : Minimum : 08 ans.	- Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé. - Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.
Limite d'utilisation :	• CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit. • CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.	
Apport personnel :	Pourcentage à définir du montant total du projet : • Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <= 10 hectares. • Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.	
Taux de bonification/ Taux d'intérêt :	• CMT : 5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client) • 0% les 05 premières années. • 1% la 6^{ème} et la 7^{ème} année. • CLT : 5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client) • 0% les 05 premières années. • 1% la 6^{ème} et la 7^{ème} année. • 3% la 8^{ème} et la 9^{ème} année. • A partir de la 10^{ème} année, intérêt non bonifié (5,25%).	

الملحق رقم 02: وصل استلام الملف

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche
R.C. Alger 001.1640 ب 00

le B.P. D.A.

A Payer : contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de :
Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue :

Souscripteur

Domiciliation

CA 19

13818

الملحق رقم 03: رسالة القبول

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سجل المصارف رقم 0011640 - رقم 00 - ج. م. ب. 33.000.000.000 - الجزائر - العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر 17 شارع العقيد بن بوش

LETTRE D'ACCEPTATION


BADR

Agence domiciliataire : EL ABIODH SIDI CHEIKH 738
 Numero du compte client 738 610 187 300
 Numero de dossier / 15/12-00007
 Nom ou raison social de l'emprunteur :
 Adresse du siège social de l'emprunteur : à ajouter/ CNE M'HARA
 Activité/ ELVAGE OVINS

Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :

- Type de prêt :02-15
- Montant :2.809.300,00
- Taux :Bonification 100%
- Date limite d'utilisation :28/06/2016
- Durée d'amortissement :05 ans
- Période de différé (éventuel) : 03 ans

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un début d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées :

- ✓ Versement de l'apport personnel + Réception du PNR ANSEI.
- ✓ Engagement notarié d'apposition des boucles d'oreilles, d'assurance et réassurance multirisque du cheptel (à échéance)
- ✓ Dernier structure de financement
- ✓ Carte d'éleveur ou document équivalent.
- ✓ Copie de la décision d'octroi des avantages au titre de la réalisation annexée de la liste du programme des équipements.
- ✓ Contrat d'adhésion au fonds de caution mutuelle.
- ✓ Lettre de déchéance du terme
- ✓ Acte de propriété ou contrat de location notarié, ou attestation d'exploitation de terre délivrée par les autorités locales d'une parcelle de 05 HAS en SEC
- ✓ Acte de propriété ou bail de location notarié de l'hangar d'exploitation (02 m2/brebis) pour une durée de 02 ans renouvelable.
- ✓ PV visite du locale devant abriter l'activité établi par l'agence d'aide
- ✓ Certificat de conformité sanitaire établi par le vétérinaire de la DSA.
- ✓ Convention de prêt dument enregistrée.
- ✓ Consultation et réponse de la centrale des risques.

Dans l'attente, de vous lire, veuillez agréer, monsieur, nos salutations distinguées

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPEMENT G R E DE SAIDA-NAAMA-EL BAYADH A L E D'EL ABIODH SIDI CHEIKH "73"						
PROCES VERBALE DU COMITE DE CRE N° 03 DU 09/10/2019						
COMITE : ALE EL ABIODH SIDI CHEIKH				POSITION DU		
EMPRUNTEUR : SARL C.A.S.A.P ES SENIA ORAICOTE L'RIKOU						
CODE D'ACTIVITE : PROJET DE MISE EN VALEUR AGRICOLE ET D'ELEVAGE OVIN ET						
ALE : EL ABIODH SIDI CHEIKH				_N° COMPTE: 00300738 0005541-30034 ID : 014046606		

AUTORISATION PRECEDENTS			ENCOURS DES CREDITS			MONTANT
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	
//	//	//	//	//	//	
GARANTIES DETENUES EN PORTEFEUILLE			GARANTIES PROPOSEES			
attestation de validation de projet			APPORT PERSONNEL DE DA 296 34			
			HYPOTHEQUE D'un ferme agricole			
			GARANTIES EXIGEEES			
			VERSEMENT DE L'APPORT PERSONNEL DE DA			
			Hypothèque Notairée De 1er Rang de la ferme agr			
			Attestation sanitaire de cheptele + les boucle d'or			
			DPAMR			
			Signature Convention de prêt + Souscription Chaine			
			GAGE TRACTEUR ET les quipement			
DECISION / AVIS DES MEMBRES DU COMITE						
Avis favorable pour la mise en place des crédits sollicité						

الملحق رقم 05: ترخيص بالإئتمان

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"
 (ANNEXE 5-DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

Date 11 JAN. 2017 N° 16119

Organe de décision ⁽¹⁾ : DFAAPA Date du Comité : 08/01/2017 – PV N° 018
 Structure émettrice ⁽²⁾ : DFAAPA Emprunteur : M: / /
 N° Compte : 738 700914 300 Activité : Arboriculture
 Agence domiciliataire : El Biodh Sidi Cheikh «738» GRE de rattachement : SAIDA «020»
 Groupe d'appartenance : / CRE : /

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisation "6"	Durée Amort. "6"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux ou marge "7"	Taux Comm. Engagt.
CLT ETTAHADI Type : 02-13	16 729 567	/	12 mois	72 mois	36 mois	/	/	/

Garanties bloquantes :

- Hypothèque légale au 1^{er} rang des droits de concession d'une parcelle de terre agricole d'une superficie de 50 Ha sise à El Biodh Sidi Cheikh à expertiser par un expert dûment conventionné avec la banque.

Réserves bloquantes :

- Mobilisation de l'apport personnel (Voir au verso la structure de financement) ;
- Convention de prêt dûment signée et enregistrée ;
- Attestation fiscale actualisée apurée ou avec échéancier ;
- Lettre de déchéance du terme ;
- Signature d'un billet à ordre ;
- Souscription au FGA.

Garanties non bloquantes :

- Nantissement des équipements à financer ;

Réserves non bloquantes :

- DPAMR au profit de la banque avec tacite de reconduction jusqu'à extinction du crédit ;
- Signature d'une chaîne de billets à ordre matérialisant l'échéancier de remboursement.

Observations :

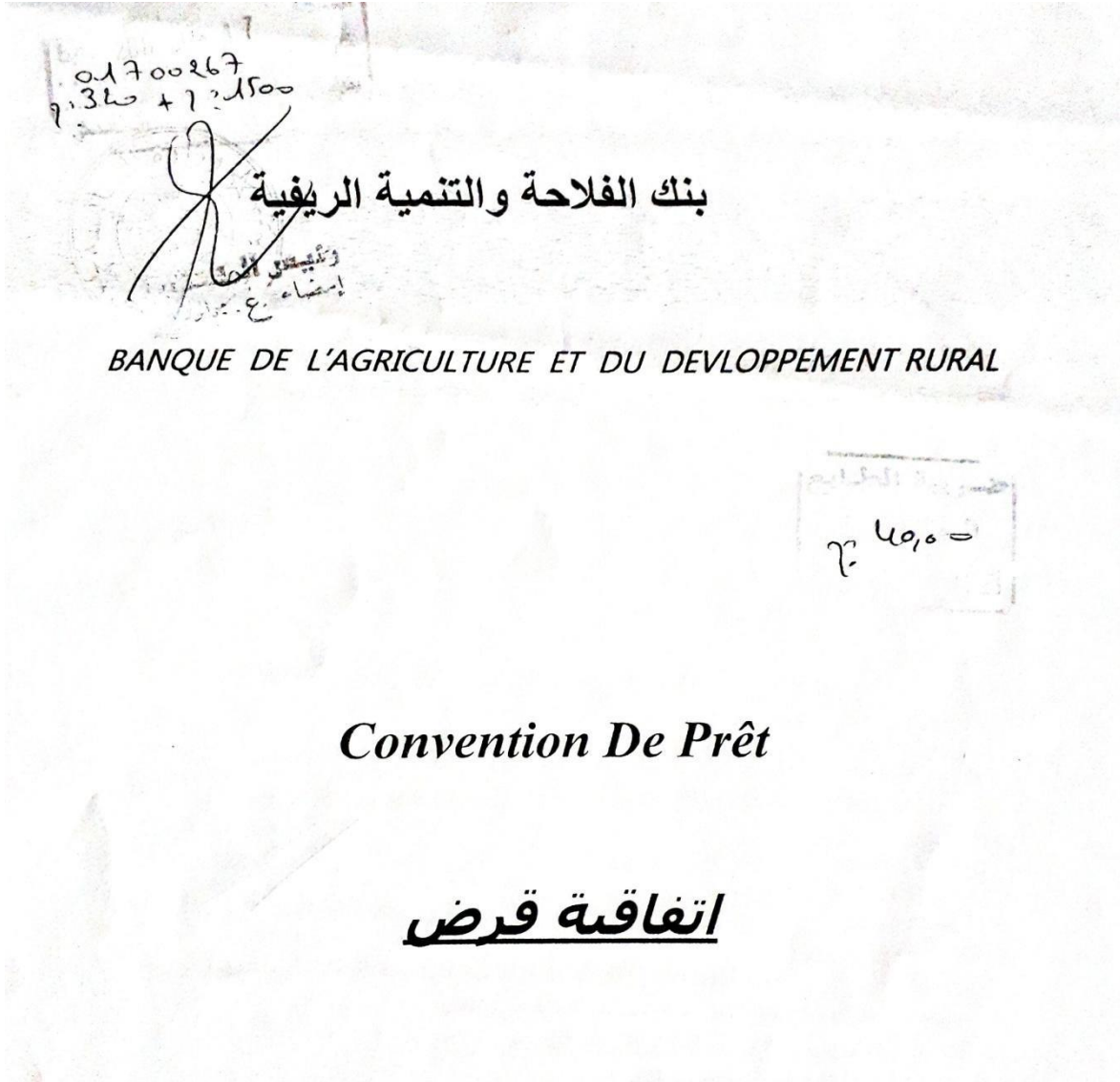
- Le déblocage du crédit est subordonné à l'acquisition sur fonds propres d'un tracteur agricole équipé, indispensable pour le projet ;
- Le déblocage du crédit relatif au forage est conditionné par la présentation d'une situation visée par un bureau d'étude spécialisé en hydraulique, conventionné avec le promoteur ;
- La convention de prêt doit être enregistrée au niveau de l'inspection d'enregistrement et du timbre ;
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil des garanties et à la levée des réserves suscitées ;
- Les garanties doivent couvrir l'ensemble de nos engagements ;
- Veillez à la domiciliation des recettes ;
- Veillez à la comptabilisation des garanties sollicitées avant déblocage du crédit ;
- Le bénéfice de la bonification n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement.

Réf. AUT 1

Signature (s) Habilitée (s) 
 Le Directeur
 Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
 S. S. 17, Bd. Colonel Annouche - ALGER / Tél. : 021 64 72 64 à 70 / 72 70 64 / 72 70 64 / Télex : 55078

"1" Indiquer le comité ayant pris la décision.
 "2" Indiquer la structure ayant émis l'autorisation.
 "3" Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/04 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
 "4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipements, le montant en Dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
 "5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
 "6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement. La durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
 "7" A servir pour les crédits d'investissement.

الملحق رقم 06: إتفاقية القرض



ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : EL ABIODH S/C(738).....
RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTÉES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

Nom ou raison sociale : SAISON 2000

Nature de l'affaire : **AGRICULTURE**

Adresse : RUE BRZUG ALI EL ABIODH S/C

Nature et N° du Compte : 738000051730060 Date

d'ouverture :18/07/2018

DATES

18/07/2018

Pour donner suite à la demande formulée par notre relation Monsieur, _____, qui rentre dans le cadre du nouveau produit « **Crédit ETTAHADI** », nous avons effectué une visite sur site en date du 18.07.2018, au lieu où désire notre client développer son exploitation.

L'exploitation est localisée à la Commune EL ABIODH S/C au lieu dit EL RAGBAA subdivision de EL ABIODH S/C W/ EL BAYADH.

L'exploitation s'étend sur une superficie de plus 07 Has,66 Are,86 Ca suivant acte authentique enregistré devant la conservation foncière – Volume n° 80 Case n° 166.

Nous avons constaté sur place :

- L'existence d'un hangar de $(12 \times 20) = 240 \text{M}^2$
- Equipement de l'électricité.
- Un puit.
- Equipement

Notre client prévoit le remboursement de ce crédit avant la première échéance, ou il veut bénéficier de la période de la bonification.

En conclusion :

Tous les conditions sont favorables pour la réussite de ce projet, soit l'activité elle-même ou les garanties proposées par notre client l'hypothèque global de 07 Has.66 Are.86 Ca.

la visite fut terminée à 10h 30 Mn

LE FELLAH

LE DIRECTEUR D'AGENCE

الملحق رقم 08: وثيقة ضمان الأموال

(Cadre réservé à la CGCI) ANNEXE 1



FICHE DE GARANTIE FGA
 Dans le cadre de la délégation de décision BADR

FG no	/ BADR / DELG /
DATE	/ /

1- IDENTIFICATION DE L'EMETTEUR DE LA GARANTIE	Direction centrale DFAAPA Succursale ou Direction Régionale SAIDA- NAAMA- EL BAYADH (020) Agence domiciliataire EL ABIODH SIDI CHEIKH (738)	
---	--	--

2- IDENTIFICATION DE L'EXPLOITATION OU DE L'ENTREPRISE	Raison sociale Forme juridique EXPLOITATION PRIVE Capital social / Fonds social Compte RIB 003-00738700914-300003 Date de création 31/03/2016 Siège social HAI NAFTAL EL ABIODH SIDI CHEIKH Activité principale AGRICULTEUR (ARBORICULTURE) Filière d'activité Effectif Actuel : à créer :
---	---

3- TYPE CREDIT	CREDIT D'EXPLOITATION : - Crédit RFIG - Crédit fédératif - Autre (à préciser) CREDIT D'INVESTISSEMENT (ETTAHADI)	☒ ☐ ☐ ☐
-----------------------	--	---

4- NATURE DE L'INVESTISSEMENT	Création Développement	☒ ☐
--------------------------------------	---------------------------	---

5- IDENTIFICATION DU CREDIT GARANTI	<table border="1" style="border-collapse: collapse; width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%;">Montant du crédit accordé (DA)</td> <td>16 729 567,00</td> </tr> <tr> <td>Date d'octroi de la garantie par la BADR</td> <td>11/01/2017</td> </tr> <tr> <td>Objet du crédit</td> <td>CLT ETTAHADI LOCAL</td> </tr> <tr> <td>Cout total de l'investissement (DA)</td> <td>16 729 567,00</td> </tr> <tr> <td>Apport en autofinancement (DA)</td> <td>4 182 392,00</td> </tr> <tr> <td>Autorisation de crédit</td> <td>No.....16..... Du ...11/01/2017..</td> </tr> <tr> <td>Convention de crédit</td> <td>No.....//..... Du//.....</td> </tr> <tr> <td>Date de la mobilisation totale du crédit</td> <td>//</td> </tr> <tr> <td>Date d'expiration du crédit</td> <td>15.01.2018</td> </tr> <tr> <td rowspan="4">Conditions du prêt</td> <td>Taux réel : 5,50%</td> </tr> <tr> <td>taux bonifié : 5,25%</td> </tr> <tr> <td>Durée (hors différé) en année: 06 ANS</td> </tr> <tr> <td>Différé : 03 ANS</td> </tr> <tr> <td rowspan="5">Nature des suretés et réserves arrêtées par la BADR</td> <td>*- HYPOTHEQUE LEGALE AU 01^{er} RANG DES DROITS DE CONCESSION D'UNE PARCELLE DE TERRE AGRICOLE D'UNE SUPERFICIE DE 50HA SISE A E.A.S.C</td> </tr> <tr> <td>*- MOBILISATION DE L'APPORT PERSONNEL</td> </tr> <tr> <td>*- CONVENTION DE PRET + BILLET A ORDRE</td> </tr> <tr> <td>*- ATTESTATION FISCALE ACTUALISEE APUREE AU AVEC ECHEANCIER</td> </tr> <tr> <td>*- LETTRE DE DECHEANCE DU TERME</td> </tr> <tr> <td></td> <td>*- SOUSCRIPTION AU F.G.A</td> </tr> </table>	Montant du crédit accordé (DA)	16 729 567,00	Date d'octroi de la garantie par la BADR	11/01/2017	Objet du crédit	CLT ETTAHADI LOCAL	Cout total de l'investissement (DA)	16 729 567,00	Apport en autofinancement (DA)	4 182 392,00	Autorisation de crédit	No.....16..... Du ...11/01/2017..	Convention de crédit	No.....//..... Du//.....	Date de la mobilisation totale du crédit	//	Date d'expiration du crédit	15.01.2018	Conditions du prêt	Taux réel : 5,50%	taux bonifié : 5,25%	Durée (hors différé) en année: 06 ANS	Différé : 03 ANS	Nature des suretés et réserves arrêtées par la BADR	*- HYPOTHEQUE LEGALE AU 01 ^{er} RANG DES DROITS DE CONCESSION D'UNE PARCELLE DE TERRE AGRICOLE D'UNE SUPERFICIE DE 50HA SISE A E.A.S.C	*- MOBILISATION DE L'APPORT PERSONNEL	*- CONVENTION DE PRET + BILLET A ORDRE	*- ATTESTATION FISCALE ACTUALISEE APUREE AU AVEC ECHEANCIER	*- LETTRE DE DECHEANCE DU TERME		*- SOUSCRIPTION AU F.G.A
Montant du crédit accordé (DA)	16 729 567,00																															
Date d'octroi de la garantie par la BADR	11/01/2017																															
Objet du crédit	CLT ETTAHADI LOCAL																															
Cout total de l'investissement (DA)	16 729 567,00																															
Apport en autofinancement (DA)	4 182 392,00																															
Autorisation de crédit	No.....16..... Du ...11/01/2017..																															
Convention de crédit	No.....//..... Du//.....																															
Date de la mobilisation totale du crédit	//																															
Date d'expiration du crédit	15.01.2018																															
Conditions du prêt	Taux réel : 5,50%																															
	taux bonifié : 5,25%																															
	Durée (hors différé) en année: 06 ANS																															
	Différé : 03 ANS																															
Nature des suretés et réserves arrêtées par la BADR	*- HYPOTHEQUE LEGALE AU 01 ^{er} RANG DES DROITS DE CONCESSION D'UNE PARCELLE DE TERRE AGRICOLE D'UNE SUPERFICIE DE 50HA SISE A E.A.S.C																															
	*- MOBILISATION DE L'APPORT PERSONNEL																															
	*- CONVENTION DE PRET + BILLET A ORDRE																															
	*- ATTESTATION FISCALE ACTUALISEE APUREE AU AVEC ECHEANCIER																															
	*- LETTRE DE DECHEANCE DU TERME																															
	*- SOUSCRIPTION AU F.G.A																															

6- DELEGATION DE DECISION & GARANTIE	1- La garantie de la CGCI est octroyée, dans le cadre de la Délégation de Décision . Elle couvre le crédit accordé objet de la convention de crédit et/ou de l'autorisation de crédit ci-dessus énumérée(s) établie(s) par la structure de la BADR identifiée au point 01 ci-dessus en faveur de l'entreprise ou l'exploitation mentionnée au point 02 ci-dessus. 2- La garantie couvre 80% du crédit d'investissement de création, 60% du crédit de développement (extension renouvellement) 50% du crédit d'exploitation (crédit de campagne). Elle est calculée par application des quotités précitées sur le capital restant
---	--

الملخص:

لقد شهد القطاع الفلاحي اهتمام كبيرا في كل دول العالم نظرا لكونه من أهم القطاعات الاقتصادية، ويشكل عنصرا أساسيا في كل البلدان فهو دافع من دوافع النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى الى النهوض بهذا القطاع وتطويره، خاصة وأن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة الى البحث عن بدائل لقطاع المحروقات عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى، فكان الاهتمام بقطاع المحروقات بانتهاج الحكومة الجزائرية جملة من التدابير والسياسات الفلاحية منذ الاستقلال الى يومنا هذا لتطوير القطاع الفلاحي من حيث الإنتاج وتشجيع الفلاحين والمستثمرين لإنعاش القطاع الفلاحي والتقليل من التبعية لقطاع المحروقات.

ومن خلال دراستنا يمكن التعريف بالتنمية الزراعية، وعرض جهود الدولة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي وتمويله، عن طريق بعض البرامج والسياسات سواء الدعم أو منح القروض، وحاولنا أن نبرز دور هذه الجهود، ومساهمة القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الزراعية وكيفية الاستفادة منها لتشجيع المستثمرين في الفلاحة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، القروض الفلاحية، التنمية الزراعية.

Abstract;

The agricultural sector saw a great interest in all countries of the world, Due to its one of the most important economic sectors, and it is an essential element in all countries of the world, It is one of motives for growth achieving economic development achieving self-efficacy, food security and provide jobs.

Algeria is like other countries of the world seeks to promote this sector and develop it, The Algerian state is endeavoring to seek alternatives to the fuel sector through the promotion of other productive sectors, so the concern of fuel sector was that the Algerian government adopted a number of measures and agricultural policies, from independence to the present day to develop the, agricultural, sector in terms of production and encourage peasants and the investors to revive the agricultural sector and the minimization of dependency for the fuel sector.

And through our study we can define the agricultural development and the efforts of the Algerian state to develop the agricultural sector and funding it, through some programs and policies even the support or granting loans and the tried to show the role of these efforts and the contribution of the agricultural loans in realization of agricultural development also how to take advantage of it to encourage the investors in agricultural.

Keywords: The agricultural sector, Agricultural finance, Agricultural loans, Agricultural development.